الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة معسكر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في مقياس التسيير البنكي

لطلبة السنة أولى ماستر مالية المؤسسة

من إعداد الأستاذة :

زوانب غريسية

السنة الجامعية 2021-2022

الفهرس

	الصفحة
فهرس الأشكال.....	
فهرس الجداول.....	
الفهرس.....	
مقدمة.....	01
الدرس الأول: نظرة عامة عن النظام المصرفي.....	02
أولا:ماهية البنوك.....	02
ثانيا: أنواع البنوك.....	07
الدرس الثاني: القوائم المالية للبنك.....	09
أولا :ماهية القوائم المالية.....	09
ثانيا :مكونات القوائم المالية.....	11
ثالثا: أدوات قراءة القوائم المالية.....	36
الدرس الثالث : تقييم الأنشطة البنكية.....	39
أولا:الأداء المصرفي.....	39
ثانيا: نماذج الأداء المصرفي.....	42
الدرس الرابع: المخاطر المصرفية.....	62
أولا:مفهوم المخاطرة ومصادرها.....	62
ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية	64
الدرس الخامس:الحيطة و الحذر في تسيير البنوك.....	70
أولا:اتفاقيات بازل.....	70
ثانيا: طريقة إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل	79
الدرس السادس: إدارة الأصول و الخصوم.....	84

أولا:مفهوم و أهداف إدارة الأصول و الخصوم.....	84
ثانيا: ادارة الموجودات.....	86
ثالثا :النظريات التي درست الصعوبات في إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية.....	92
رابعا:خطوات و مهام عملية إدارة الأصول و الخصوم.....	94
الدرس السابع:الاستراتيجية البنكية.....	97
أولا:الإستراتيجيات البنكية المرتبطة بالموارد المالية.....	99
ثانيا :إستراتيجيات تطوير الخدمة المصرفية.....	99
ثالثا:الاستراتيجيات التنافسية الحديثة في البنوك التجارية.....	100
الدرس الثامن :ماهية مراقبة التسيير.....	104
أولا:مفهوم و أهداف مراقبة التسيير.....	104
ثانيا: أدوات مراقبة التسيير.....	105
خاتمة.....	110
المراجع.....	111
نماذج امتحانات.....	116

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: مؤشرات قياس الأداء المصرفي	43
الشكل رقم 02:آلية تجميع الأموال	87
الشكل رقم 03:آلية مدخل تخصيص الأموال	91
الشكل رقم 04: الهامش الإجمالي في مراقبة تسيير البنك	109

فهرس الجداول:

رقم الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01:نموذج ميزانية البنوك حسب النظام المالي المحاسبي	25
الجدول رقم 02: جدول خارج الميزانية	28
الجدول رقم 03: جدول حساب النتائج	31
الجدول رقم 04: جدول تدفقات الخزينة	33
الجدول رقم 05:جدول تغيرات الأموال الخاصة	35
الجدول رقم 06:التدابير و الإجراءات التي تتخذ بناءا على درجة التصنيف	60
الجدول رقم 07:تركيبة الأموال الخاصة بناءا على معايير بازل 2	76
الجدول رقم 08:تصنيف الديون و المؤونات	82
الجدول رقم 09:النموذج العام للوحة القيادة	107

مقدمة

الحديث عن تسيير البنك يظهر بأنه له خصوصيات. و من الواضح أن البنك مؤسسة إقتصادية تسعى للربح و مر بنفس مراحل تسيير المؤسسات مثل التسيير بالأهداف و التفويض اللامركزي. لكن البنك يختلف عن المؤسسات الغير المالية في عدة عناصر:أولا أن النظام البنكي مقنن، لأن استقرار المؤسسات المالية ضروري لفعالية سير الاقتصاد، و هذه القوانين جاءت لمواجهة الأزمات التي تعصف بالنظام المصرفي، و هذا ما يفسر ضرورة وجود معايير للتسيير المصرفي. كذلك البنوك معرضة بحكم عملها إلى المخاطر. ثانيا: تمر البنوك بتحولات عميقة ناتجة عن تحولات البيئة الداخلية و الخارجية لها، بحيث تحاول الاستفادة منها من أجل الرفع من ربحيتها و في نفس الوقت، تسيير مخاطر السيولة و الملاءة.

فلذا تعددت أساليب و أدوات التسيير في البنوك لمواجهة المخاطر و الرفع من الربحية.

سنحاول الإجابة من خلال هذه الدروس عن الأسئلة التالية:

ما هو مفهوم البنوك و كيف ظهرت؟

ما هو مفهوم القوائم المالية للبنوك و كيف يتم تحليلها؟

ما هي أساليب تقييم الأداء البنكي؟

ما هي المخاطر التي يتعرض لها البنك؟

ما هي النظم الاحترازية للبنوك؟

ما المقصود بوظيفة إدارة الأصول والخصوم وما هي خطواتها؟

ما هي الاستراتيجيات المتبعة في البنوك ؟

ما هي وظيفة مراقبة التسيير في البنوك؟

الدرس الأول: نظرة عامة عن النظام المصرفي

البنك هو مؤسسة مالية و ممول لاقتصاد أي دولة يقدم خدمات عديدة ومتنوعة، سنحاول تعريفه في هذا الدرس ثم نعرج على أهدافه ووظائفه وكذا أنواعه.

أولا:ماهية البنوك

1-تعريف البنوك:

تعد البنوك من الوحدات الاقتصادية المهمة وتشكل ركيزة أساسية لأي نظام مالي، إذ تعتبر إحدى أهم مؤسسات انتقال الأموال بين وحدات الفائض صور وحدات العجز في اقتصاد البلد، كما أن البنوك تعتبر إحدى أدوات الاستثمار لبعض المستثمرين من خلال حصولهم على الفوائد نتيجة لإيداع أموالهم في هذه البنوك بودائع ثابتة أو ودائع التوفير، وتلعب البنوك التجارية دور مهم في تطوير وتوجيه الاستثمارات.[1]

مفهوم البنك: لغة ، بنك كلمة تكتب بالفرنسية BANQUE و بالانجليزية BANK، و أصل الكلمة ايطالي BANCO و تعني مصطبة Banc التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة ، ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة comptoir التي يعد فوقها النقود ، و اخيرا اصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة و يتم فيه تبادل النقود.

وتعرف على أنها منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن أن تعود بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم خدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة.[2]

---

[1] دريد كامل ال شبيب، الأسواق المالية و النقدية،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 31.

[2] حسن جميل البديري،البنوك مدخل محاسبي وأداري، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع،2013،ص 16.

وتعرف أيضا بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز، (تقترض من الأفراد بفائدة ربوية وتقرضهم بفائدة ربوية).[1]

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف البنوك على أنها مؤسسات مالية تهتم بشكل أساسي بجمع النقود الفائضة لدى الأفراد والمؤسسات والحكومة في شكل ودائع وتقوم باستخدامها في عمليات إقراض الأفراد والمشروعات مقابل فائدة وتهدف هذه البنوك إلى تحقيق الربح والمساهمة في تنمية الاقتصاد القومي.

2-وظائف البنوك التجارية:

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية و وظائف حديثة يمكن إجمالها فيما لي:

3-1-الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية فيما يلي:[2]

أ- قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من :

- ودائع لأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك.
- ودائع تحت الطلب:هي الودائع التي تودع لدى البنك دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء.
- ودائع تحت إشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها.

ب-توظيف موارد المصرف التجاري: على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي الربحية والسيولة والضمان. و توجد عدة أنواع من القروض المقدمة من البنك لعملائه و ذلك إما حسب النشاط الممول: استهلاكي أو إنتاجي، أو حسب الغرض

[1] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن ،اقتصاديات النقود والمصارف،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 105.

[2] رشاد العصارة، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 70، 71.

: تجاري، صناعي، عقاري أو شخصي، أو وفق الضمانات المطلوبة: ضمان شخصي، عيني دون ضمانات وبشروط معينة، و فيما يلي أنواع القروض من خلال معايير التصنيف:

- حسب النشاط: [1]

قروض استهلاكية : تكون الغاية منها تشجيع الاستهلاك الشخصي، أو تسديد نفقات طارئة لا يتمكن المقترض بناءا على دخله الحالي من مجابهتها، و يتم سدادها إما اعتمادا على دخله للفترة المقبلة أو تصفية بعض ممتلكاته.

القروض الإنتاجية: تمنح بهدف تمويل النشاط الإنتاجي و الاستثماري، أي تدعيم الطاقات الإنتاجية للمشاريع، و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية.

- حسب الغرض تصنف القروض حسب الغرض إلى قروض تجارية، صناعية، زراعية، عقارية و قروض شخصية.
- حسب الضمان:

قروض مضمونة: بضمان شخصي أو عيني.

قروض غير مضمونة: الأساس في عمل البنك أنه لا يقدم قروضا بدون ضمان إلا أنه في بعض الأحيان يكتفي بوعد المقترض بالدفع، دون تقديم أي أصل عيني أو شخصي يمكن الرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، و مثل ذلك أن يكون المتعامل معه من النوع الذي يقترض من البنك باستمرار فهو على اطلاع و علم بمركزه المالي ، و إمكانياته و قدراته على السداد، لذا يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله متى شاء ضمن مبلغ و مدة معينين.

- حسب الآجال:[2]

الإئتمان قصير الأجل : يمنح في أغلب صوره في شكل اعتماد لمدة لا تتجاوز السنتين، و صيغ الائتمان قصير الأجل عديدة ومتنوعة منها : خصم الأوراق التجارية، اعتمادات الصندوق أو اعتمادات الخزينة: و التي تمنحها البنوك للمشاريع التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات

---

[1] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي– وكالة قسنطينة–مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، 2013–2014، ص 06.

[2] سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012، ص31

الجارية عن دفع النفقات الجارية، و تستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية نفقات الاستغلال و تكون على عدة صيغ منها: تسهيلات الصندوق، اعتماد الموسم، الاعتمادات بالإمضاء، بطاقات الائتمان و الاعتمادات المستندية.

الائتمان متوسط و طويل الأجل: تمنح البنوك قروضا لمدة متوسطة تتراوح بين السنتين و السبع سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات ، كشراء آلات جديدة لأغراض التوسع، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج و قد تزيد هذه المدة عن السبع سنوات حتى العشرين سنة بالنسبة للقروض ذات الأجل الطويل و الموجهة لتمويل الاستثمارات الدائمة، التي تتطلب تواجد هذه الأموال لمدة طويلة تحت تصرف المشروع، للكي تنسجم و طبيعة الأصول الممولة. علما أن التمويلات لا تتجاوز 70% من مبلغ المشروع، و نظرا لضخامة هذه القروض و طول مدتها تعتمد البنوك لمواجهة المخاطر المرتبطة بذلك على الرهن الرسمي (العقاري) بالدرجة الأولى ، ثم الكفالات و الرهن الحيازي، أما عن معدل الفائدة فتحدده السلطة النقدية عادة.

3-2-الوظائف الحديثة:

نظرا لاتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للبنك من مجرد مكان لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة و العمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك التجاري سنجملها في الوظائف التالية:[1]

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بإعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالبنك.
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء و بيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.
- تحويل العملة للخارج.
- إصدار الشيكات السياحية.

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص 71.

- فتح الاعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- خدمات البطاقات الائتمانية.
- خدمات الكمبيوتر الحديثة.
- شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.
- خدمات الصيرفة الإسلامية التي تعتمد عليها حاليا، الكثير من البنوك التقليدية.

4-أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية والتي سنوجزها فيما يلي:

4-1-الربحية Profitability

تسعى المصارف دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ أن المعيار الأساسي لدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها ، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر، فان ذلك يعني أنها أكفء من غيرها،كما وان الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.[1]

4-2-السيولة Liquidity

البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي الديون قصيرة الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[2]

4-3-الأمان Security

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير اكبر قدر ممكن الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، لان ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين)،وأنشطتهم، وأيضا تباين في مدى حساسية تلك

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص،140.

[2] مصطفى يوسف كافي، ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان ، 2016، ص 15.

الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرض البنك لمخاطر العسر المالي.[1]

ثانيا: أنواع البنوك

يختلف تصنيف البنوك باختلاف المعايير المعتمدة في عملية التصنيف الا انها تنقسم عادة حسب اهميتها الى:

1-البنك المركزي :البنك المركزي هو مؤسسة تتكلف بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي تترأس النظام فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد حيث يعودون إليه عندما يحتاجون الى السيولة فهو يقوم باعادة تمويل البنوك عند الضرورة كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقراض والبنك المركزي يعتبر بنك البنوك وبنك الحكومة[2].

1-البنوك التجارية:هي مصارف تتعامل بالائتمان وتسمى أيضا بنوك الودائع فهي تقبل ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متفق عليه مسبقا، كذلك تمنح قروض قصيرة الاجل وهي قروض لا تزيد مدتها عن السنة وتعتبر احدى الوسائل لخلق النقود[3].

ويمكن تقسيم البنوك التجارية الى بنوك متخصصة وبنوك غير متخصصة.

فالبنوك المتخصصة تنقسم بدورها إلى :بنوك التنمية الزراعية، بنوك التنمية الصناعية، بنوك تمويل التجارة الخارجية.

أما البنوك التجارية غير المتخصصة :هي مؤسسات مالية تمارس عمليات الاقراض انطلاقا من جمعها للأموال من مختلف المصادر على شكل مدخرات لتصبح ودائع تتعهد بتسديدها عند الطلب أو لأجل وإعادة تقديمها للجمهور الذي يحتاجها في أي نوع من النشاطات فهي موجهة لتمويل سائر النشاطات الاقتصادية ولأجل قصير في الغالب[4].

---

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 140.

[2] فلاح حسين الحسيني، إدارة البنك، دار النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص ص44-45

[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، د.م.ج، الجزائر،2000، ص9.

[4] عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، دار الكتب الوطنية للنشر، العراق، 1999، ص 274

3-بنوك الاستثمار : وتسمى كذلك ببنوك الإئتمان المتوسط وطويل الأجل عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد ر أسمال ثابت(مصنع، عقار أراضي)، لذلك فهي تحتاج إلى أموال غير قابلة للطلب متى شاء المودعين أي أنها تعتمد على رأسمالها بالدرجة الأولى وعلى الودائع لأجل وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ السندات وكذا المنح الحكومية[1].

4-بنوك الادخار :وهي تعمل على جمع مدخرات الأفراد والتي تكون غالبا عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار.

5- بنوك الأعمال :هي ذات طبيعة خاصة ليس لها جمهور في الداخل والخارج كما تتمثل عملياتها في المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها.

6-البنوك الإسلامية :هي بنوك حديثة النشأة تمارس العديد من الأنشطة المالية والاقتصادية، تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة أخذا وعطاءا حيث لها مفهومها الخاص عن المعاملات المصرفية، فهي تقبل الودائع تحت الطلب، ودائع الادخار والاستثمار طبقا لمبد أ المشاركة في الربح[2].

7- **البنوك الالكترونية** :هي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية[3]

و تكتسي البنوك التجارية أهمية و اتساعا ضمن البنوك من حيث تطور و تعدد الخدمات و العملاء، لذا سنركز في الدرس الموالي على البنوك التجارية، وظائفها وميزانيتها و أهدافها.

أسئلة الدرس:

1- البنك المركزي هو بنك البنوك، ما معنى ذلك؟

2- كيف أثرت التغيرات التكنولوجية على نشاط البنوك؟

3- ما هو دور القروض القصيرة الأجل في التمويل؟

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف،مرجع سابق ص 274

[2] سيد هواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1981، ص04

[3] عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، مرجع سابق ص 275

الدرس الثاني: القوائم المالية للبنك

تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال الفترة المالية السابقة. هذا الدرس يعرف القوائم المالية و يبين مكوناتها مع طرق تحليلها.

أولا :ماهية القوائم المالية

1-تعريف القوائم المالية: قدمت عدة تعاريف للقوائم المالية:

التعريف الأول : هي القوائم التي تقوم المنشأة بإعدادها و عرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين، و ذلك لغايات اتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلى هذه المعلومات.[1]

التعريف الثاني: هي قوائم تعكس التجميع و التبويب و التلخيص النهائي للمعلومات المحاسبية ، وتفصح عن نتائج الأحداث الاقتصادية للكيان.[2]

التعريف الثالث: [3]القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبة ومجمعة بإستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

و تشمل القوائم المالية عامة على : الميزانية أو قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رؤوس الأموال و الملاحق.

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRSs & IASs** ، إثراء للنشر و التوزيع، الشارقة.ص 21

[2] علاء محمد البتانوني، **المحاسبة المالية المتوسطة** ، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص56

[3] قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS;IFRS، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، جويلية، ص47.

2-**أهداف القوائم المالية:**

- تقديم معلومات بنتيجة العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة .
- تقديم معلومات ببيان ما لشركة من أصول وما عليها من التزامات في لحظة معينة (قائمة المركز المالي).
- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للمستفيدين.
- توفر القوائم المالية للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مختلف المعلومات على جوانب نشاط المؤسسة ومستخدمي هذه القوائم.

3-الخصائص النوعية للقوائم المالية:

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي:

3-1-القابلية للفهم: و تعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب أن تكون واضحة خالية من التعقيد و من جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم من فهم هذه المعلومات.[1]

3-2-الملائمة أو الدلالة: [2]حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة و ذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي و الأداء، و تعتبر مهمة إذا كان هدفها و تعريفها يؤثر على القرار. كذلك تساعد على تقييم الماضي و الحاضر و المستقبل ، و تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.

3-3-الموثوقية: [3]و تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز و لا تتأثر بالاحكام الشخصية للقائمين على إعدادها.

---

[1] مريم صغير موح، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة سعد دحلب ، البليدة، ديسمبر ، ص101.

[2]Bernard Raffournier, les normes comptables internationales, Economica, Paris, 1996, p15

[3] مريم صغير موح، مرجع سابق، ص101.

3-4-القابلية للمقارنة:[1] قابلية المقارنة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركزالمالي و في الأداء و مقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية و التغيرات الحاصلة في المركز المالي.

ثانيا :مكونات القوائم المالية:

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات و المفاهيم و المباديء المحاسبية ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم المالية الأخرى منذ القرن السابع حتى بداية القرن العشرين، إلا ان وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، و ازدياد دور المنظمات و الاتحادات المهنية المحاسبية .تغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية الأربع المتمثلة في الميزانية و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، قائمة التدفقات النقدية و قائمة التغير في حقوق الملكية (التغير في رؤوس الأموال). و يجب أن تكون هذه القوائم مترابطة و متكاملة إذا أريد لها أن تؤدي دورها بالشكل الصحيح، و يأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع لعملية القياس نفسها، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، و نتيجة لتطبيق القيد المزدوج على عمليات المنشأة كافة، و هي مكملة لبعضها البعض، و بالتالي فإن أية قائمة مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشأة بمفردها، و المستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن هذه المنشأة[2].

القوائم المالية البنكية في النظام المحاسبي المالي:

إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته والتي تتمثل في القوائم المالية البنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي أخر، الغرض من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسب، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص 84،83

[2] بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية و النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص51

يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية والتي تتكون من الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج،وجدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

1-الميزانية :[1]

الميزانية هي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط البنك أو تعطي صورة صادقة عن المركز المالي في فترة زمنية معينة، فالبنوك منشآت مالية تأخذ عناصر أصولها السائلة الطبيعة النقدية، وتعتبر أهم ممتلكات البنك، وبالتالي يجب إعداد الميزانية بصورة توضح أهمية هذه العناصر، فعندما نكون بصدد إعداد ميزانية بنك في جانب الأصول يكون الترتيب ابتداء بالأصول النقدية وانتهاء بالأصول الثابتة، أما جانب الخصوم الذي يمثل الموارد المالية للبنك فيجب ترتيب عناصر هذا الجانب بصورة توضح مقدار الموارد الداخلية والموارد الخارجية للبنك وذلك حتى يستطيع مستخدم هذه القوائم التعرف بصورة محددة على أوجه استخدام هذه الموارد و مقدار الأهمية النسبية لعناصر هذه الموارد واستخداماتها.

يجب أن يتم إعداد الميزانية وفقا لترتيب تنازلي للسيولة وتتضمن الميزانية من عناصر الأصول و الخصوم نذكرها فيما يلي:

1-1-الأصول : [2]

تتضمن الأصول العناصر التالية :

- الصندوق ،البنك المركزي ،الخزينة العمومية ،مركز الصكوك البريدية.
- أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
- أصول مالية جاهزة للبيع

[1] فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية و مدى تطبيقه، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 75.

[2] نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص20-21.

- قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية
- قروض وحسابات دائنة على الزبائن
- أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق
- الضرائب الجارية – أصول : يسجل فيه التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة، خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم ورقم الأعمال ،أي يسجل فيه فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أوالفترات السابقة.
- الضرائب المؤجلة – أصول : يسجل فيه مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.
- أصول أخرى : يشمل هذا الأصل خاصة على المخزونات و الحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى،
- حسابات التسوية
- المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات
- العقارات الموظفة
- الأصول الثابتة المادية
- الأصول الثابتة غير المادية
- فارق الحيازة : وهو اصل غير محدد وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية ،يسجل فيه فارق الحيازة ايجابيا كان أوسلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أوانصهار.

1-2-الخصوم : تتضمن الخصوم العناصر التالية :

- البنك المركزي : يشمل الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة البنوك والمستحقة تحت الطلب أوالتي تستلزم مهلة أوإشعار مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.
- ديون تجاه الهيئات المالية
- ديون تجاه الزبائن
- ديون ممثلة بورقة مالية
- الضرائب الجارية – خصوم : يسجل فيه الضريبة الواجب دفعها على السنة أوالسنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها.
- الضرائب المؤجلة – خصوم : يشمل مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة.
- خصوم أخرى : يشمل الديون تجاه الغير والتي تدرج في الحسابات الأخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية.
- حسابات التسوية
- مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء
- إعانات التجهيز وإعانات أخرى للإستثمارات
- أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
- ديون تابعة
- رأس المال
- علاوات مرتبطة برأس المال
- احتياطات

- فارق التقييم : يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في النتيجة والنتائج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية .
- فارق إعادة التقييم : يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.
- مبالغ مرحلة
- نتيجة السنة المالية : يسجل هذا الحساب ربح أو خسارة السنة المالية.

بعد ان ذكرنا قائمة عناصر الميزانية سنحاول شرحها كل على حدى:

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري من جانبين ، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أواستخدامات أموال المصرف) ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات(أو مصادر أموال المصرف) .

1-2-تحليل ميزانية البنك او المصرف:

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها ، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات ، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا ، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها ، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك .

و عند تحليل الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الآتية :[1]

أ- إن ميزانية المصرف التجاري تمثل تحليلا لعملياته في لحظة زمنية معينة ، وتشير إلى أرصدته في نقطة من الزمن ، فهي تحليل للخزينة وليس تحليلا للتدفقات أي لا تشير إلى فعالياته عبر فترة زمنية معينة .

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 160.

ب- إن أية معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب أن تقيد قيدا مزدوجا مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات ، فلو أن المصرف اشترى موجودا من الموجودات ، فإن المصرف يكون مدينا بقيمة الموجود في جانب المطلوبات لصاحب الموجود ، ودائنا بقيمته في جانب الموجودات ، فهو عندما يحصل على موجودات اضافية ، فإنه يخلق في الوقت ذاته ديونا على نفسه بنفس القيمة ، وبنفس المنطق عندما يبيع أو يخفض موجودا من موجوداته فإنه يتحرر من دين من الديون عليه بنفس القيمة أيضا، فالتغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في قيمة المطلوبات ، ويترتب على ذلك إن جانب الموجودات في الميزانية يعادل دائما جانب المطلوبات ، فهنالك مساواة بين مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات .

جـ- استنادا إلى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الآتية :
الموجودات = المطلوبات

ح- إن الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تشتمل على جميع الفقرات الواردة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري الواحد باستثناء فقرتي :

- أرصدة لدى المصارف التجارية الأخرى

- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل وأرصدة وصكوك مستحقة للدفع .

والسبب في ذلك هو إنها تمثل فقرات متقابلة وإن قيمتها تساوي صفرا .

1-2-1-الخصوم :يقصد بالمطلوبات (الخصوم) بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته ورأسماله ، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها . وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية ، ثم يأتي بعدها رأس المال الممتلك والقروض.[1]

[1] عاطف جابر، طه عبد الرحيم، تنظيم و إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص145.

وتسعى المصارف التجارية إلى زيادة حجم موارد تمويلها إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة وأقل مخاطرة ، ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات وكما يأتي :

1-2-1- 1- الودائع :

تعد الودائع من أهم مصادر أموال المصرف التجاري غير الذاتية ، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر المصرف ، والودائع هي :

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب): يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب ، وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف ، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه ، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها .

ب – ودائع التوفير : تمثل ودائع التوفير اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة ، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منه ، وتضع معظم التشريعات حد أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر ، وذلك حماية للمصرف من التعرض لمخاطر العسر المالي ، إلا إن المصارف عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار ، وتنمية الموارد المالية للمصرف ، ويحمل صاحب وديعة التوفير دفتر تسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد وتحسب الفائدة على اقل رصيد شهري للحساب.

جـ – الودائع لأجل: تمثل الودائع لأجل اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه ، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع .

وعادة ما يشترط في الودائع لأجل ألا يقل المبلغ المودع عن قدر معين . وقد يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت فترة الايداع .

1-2-1-2-رأس المال الممتلك :[1]

ويعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه عند البدء بتأسيسه أو تكوينه ، إضافة إلى احتياطياته القانونية والخاصة وأرباحه التي احتجزها أي أن :

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة

أ- رأس المال المدفوع : ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله ، ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ، إلا إنه من الضروري الاهتمام به ، لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم .

ب – الاحتياطيات:وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف على مر السنين من أرباحه السنوية ، فتراكمت في صورة احتياطي ليكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الآخرين ، ولمساعدته على ممارسة أعماله ، والاحتياطي على نوعين :

الأول : احتياطي قانوني وبموجبه يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون ، الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة .

والاحتياطي الثاني : هو الاحتياطي الخاص وبموجبه يكون المصرف مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف ذاته .

جـ – الأرباح المحتجزة :وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده ، وهذا المصدر إضافة إلى إنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين ، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا .

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 172.

1-2-1-3- الأموال المقترضة [1]:

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي : سوق رأس المال والمصارف التجارية الأخرى والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى .

أ- الاقتراض من سوق رأس المال : يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة ، وقد تأخذ هذه القروض إحدى الصورتين : الأولى سندات طويلة الأجل ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج اصداره إلى ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج اصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي .

أما الصورة الثانية ، فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع ، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يظل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة ادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطيات المصارف ، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها .

[1] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق، ص175.

ب- الاقتراض من المصارف التجارية : [1]يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما. وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب .

جـ – الاقتراض من البنك المركزي :يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل ايضا ، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية ، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي، ومواجهة الطوارئ، ومواجهة الاحتياطيات الموسمية.

1-2-1-4-مصادر تمويل أخرى :

أ – التأمينات المختلفة : و هي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب – أرصدة وصكوك مستحقة الدفع :يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

1-2-2-الموجودات (استخدامات أموال المصرف التجاري):

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة

[1] عبد الغفار حنفي ،مرجع سبق ذكره، ص 180.

ومن حيث تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الارباح) أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في اصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحا زهيدا ، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة ، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها. وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري.

1-2-2-1- الأرصدة النقدية الجاهزة :

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة ، وتتألف من جزئين رئيسيين : الجزء الأول : كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية ، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة ، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع ، يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول .

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة، أيضا

إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة ، التي يحتفظ بها المصرف التجاري ، تتمتع بأقصى درجات السيولة ، غير إنها لا تدر عليه دخلا ، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية .

1-2-2-2-محفظة الحوالات المخصومة :

تكون الحوالات المخصومة البند الثاني من الأصول ، وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل ، ويتم ذلك بشراء اذونات الخزينة والأوراق التجارية ، وطبيعي أن تكون أسعار فائدتها أكثر انخفاضا من الأوراق المالية المتوسطة أو الطويلة الأجل .

أ-أذونات الخزينة: وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في تاريخ معين لاحق ، وهي تستعمل لسد العجز المؤقت الناتج عن عدم التطابق الزمني بين الايرادات والمصروفات في الميزانية ، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة.

ب – الأوراق التجارية المخصومة: وهي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر ، وتتضمن إلتزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم ، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهر إن كانت شخصية ، فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون ، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لأمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها بعد استنزال مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الواقعة بين تاريخ خصم الورقة وميعاد استحقاقها مضافا إليها عمولة المصرف ومصاريف التحصيل .

إن عمليات خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات جليلة لأصحاب الأعمال والتجار فتيسر لهم الحصول على النقود كلما دعت الضرورة ، أما بالنسبة للمصارف فإنها تعتبر خير وسيلة لاستثمار جزء من مواردها دون أن تتعرض لخسارة جسيمة لأن كل من وقع عليها يبقى مسؤولا عن قيمتها حتى الوفاء .

1-2-2-3- محفظة الأوراق المالية (المستحقات على المصارف) :

تستثمر بعض المصارف التجارية جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية نظرا لما تغل هذه الاوراق من دخل مرتفع وان كانت اقل الاصول سيولة ، ذلك ان حملة الاوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن ، ونتيجة لذلك فان القيمة الرأسمالية لهذه الاوراق تتقلب

صعودا أو نزولا وتتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الجاري في السوق وعلى الرغم من ان الاوراق المالية هي استثمار قليل السيولة نسبيا إلا انه من الممكن التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة اذا وجدت سوق مالية واسعة وتحتوي محفظة الاوراق المالية على مجموعتين من الاوراق:

أ- سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية: أي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة ، ويعتبر هذا النوع من الاوراق المالية أكثر ثباتا وأقل إيرادا مقارنة بالأوراق المالية الأخرى ويكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة .

ب- الأوراق المالية الاخرى : وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة.

1-2-2-4-القروض والسلف :

تكون القروض والسلف الشطر الأعظم من اصول المصرف التجاري ، وتعتبر القروض والسلف أوفر اصول المصرف اغلالا للأرباح ، وان كانت لا تتمتع بسيولة عالية ، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تأخذه المصارف على القروض والسلف عن متوسط اسعار الفائدة التي تدرها سائر الأصول .

ان تعذر تحويل القروض والسلف الى نقود قبل ان يحين ميعاد استحقاقها ، واحتمالات تعرضها الى عدم سداد قيمة القروض مع فوائدها ، جعل المصارف تفضل الاستثمار في القروض قصيرة الأجل .

1-2-2-5-صكوك وسحوبات قيد التحصيل:

ويعد هذا البند من بنود توظيف الاموال المهمة ، فعندما يودع احد المودعين في حسابه صكوك مسحوبة على مصرف آخر ، تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة

الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فورا قبل ان تحصل على قيمة الصك خلال عمليات المقاصة .

و تكون المصارف بذلك قد اقرضت هذا المودع قيمة الصك للفترة الزمنية التي ستنقضي بين إيداع الصك وتحصيل قيمته، ولهذه الاسباب يظهر هذا البند في ميزانية المصرف التجاري ، وقد تشترط بعض المصارف ان لا يقوم المودع بسحب قيمة الصك إلا بعد ان يحصل عليها المصرف ، ولكن الاتجاه الحديث هو منح التسهيل السالف الذكر .

وتتشكل الاموال الموظفة على هذا الشكل عبئا على المصرف حيث انها عبارة عن قروض بدون فوائد، ولكن المصارف توازن هذا العبء بتوظيف فائض الاموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الصك.

1-2-2-6-العقارات والموجودات الأخرى: ان المصارف التجارية لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجاتها للقيام باعمالها المصرفية المعتادة ، وتتألف اهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها المصارف اموالها هي : الأبنية والأثاث والسيارات والمعدات وغيرها اللازمة لسير عمليات المصرف .

فيما يلي نموذج الميزانية للبنك التجاري حسب النظام المحاسبي المالي:

الجدول رقم01: نموذج ميزانية البنوك و المؤسسات المالية حسب النظام المحاسبي المالي

الميزانية بآلاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع.			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية.			
5	سلفيات و حقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية استحقاق			
7	الضرائب الجارية أصول			
8	الضرائب المؤجلة أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

الميزانية بآلاف دج

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي			
2	ديون اتجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية/خصوم			
6	الضرائب المؤجلة/خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز /إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 76، نظام رقم 05-09 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها، ص 18-19

2-خارج الميزانية :

خارج الميزانية تشمل جميع العمليات التي يؤجل تحقيقها إلى المستقبل وتتمثل في الأصول المحتملة، وتسمى محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أوتحقيق شرط غير مؤكد خارج عن إرادة البنك، فهي عمليات تنطوي على خطر كبير أي عمليات في سوق الصرف والسوق المالي، وتتمثل أنواع العمليات خارج الميزانية فيما يلي:

✓الخصوم المحتملة المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، كضمان الاحتياطي وضمان الكفالة كأن تتعهد البنوك بالتسديد عند تاريخ استحقاق سفتجة عن طريق القبول والتظهير إذا لم يفي الزبون بذلك .وأيضا نجد من الخصوم المحتملة الاعتماد المستندي؛

- ✓ الالتزامات بحد ذاتها وتتضمن فتح قروض مؤكدة وتسهيل إصدار سندات، ففتح قروض مؤكدة هي وعد البنوك بمنح قروض للزبون بشروط معينة بضم القرض إلى ميزانية البنك عندما يريد الزبون استعماله. أما سهولة إصدار السندات هي تقنيات جديدة ترافق إصدار السندات القصيرة الأجل للزبون مثل شهادة الإيداع، ورقة الصندوق، حيث يلتزم البنك بشراء هذه السندات إذا لم يوجد من يشتريها أو يقوم بفتح قرض لزبونه؛
- ✓ العمليات المرتبطة بتغير نسب الفائدة والصرف فهي تلك التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغيير سعر الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات عمليات التغطية وعمليات المضاربة.
- ✓ التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية
- ✓ التزامات التمويل لفائدة الزبائن
- ✓ التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية : يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.
- ✓ التزامات ضمان بأمر الزبائن

- ✓ التزامات أخرى ممنوحة
- ✓ التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
- ✓ التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
- ✓ التزامات أخرى محصل عليها

الجدول رقم 02 : جدول خارج الميزانية

خارج الميزانية بآلاف دج

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 76، نظام رقم 05-09 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها، ص 23

3-جدول حسابات النتائج :

وتدرج فيه جميع عناصر ايرادات وأعباء البنك التي تخص السنة المالية موضع القياس، وتتكون من:

- فوائد ونواتج مماثلة.
- فوائد وأعباء مماثلة
- عمولات (نواتج)
- عمولات (أعباء)
- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة
- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
- نواتج النشاطات الأخرى
- أعباء النشاطات الأخرى
- الناتج البنكي الصافي : يساوي هذا الحساب الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال .
- أعباء استغلال عامة
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية و غير المادية
- الناتج الإجمالي للاستغلال
- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد
- استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة وإسترداد على الحقوق المهتلكة
- **ناتج الاستغلال : يساوي هذا الحساب الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال واسترجاعات ومخصصات المؤونات.**
- أرباح أوخسائر صافية على أصول مالية أخرى

- العناصر غير العادية (نواتج)
- العناصر غير العادية (أعباء)
- **ناتج قبل الضريبة : يساوي هذا الحساب الفرق بين ناتج الاستغلال وحساب الأرباح أوالخسائر صافية على أصول مالية أخرى والعناصر الغير العادية (أعباء ونواتج).**
- ضرائب على النتائج وما يماثلها
- **الناتج الصافي للسنة المالية**

الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	(+)فوائد ونواتج مماثلة			
2	(–) فوائد وأعباء مماثلة			
3	(+) عمولات (نواتج)			
4	(–) عمولات (أعباء)			
5	(+/–) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
6	(+/–) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
7	(+) نواتج النشاطات الأخرى			
8	(–) أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج الصافي البنكي**			
10	(–) أعباء استغلال عامة			
11	(–) مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	(–) مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد			
14	(+) استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	(+/–) أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	(+) العناصر غير العادية (نواتج)			
18	(–) العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	(–) ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 76، نظام رقم 05–09 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها، ص 24

4-جدول تدفقات الخزينة :

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو اعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توليد أموال الخزينة و معادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة حيث تشمل هذه الأخيرة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع، وتعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير البالغة السيولة، التي تعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها، فالتدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال.

الجدول رقم 04: جدول تدفقات الخزينة

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)			
3	مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى (+/-)			
4	مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى (+/-)			
5	خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار (+/-)			
6	نواتج / أعباء من أنشطة التمويل (+/-)			
7	حركات أخرى (+/-)			
8	**إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى** (إجمالي العناصر 2 إلى 7)			
9	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية (+/-)			
10	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن (+/-)			
11	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم (+/-)			
12	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المادية (+/-)			
13	الضرائب المدفوعة (-)			
14	**انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي العناصر 9 إلى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي** (إجمالي العنصرين 8، 1و 14) (أ)			
16	التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات (+/-)			
17	التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة (+/-)			
18	التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار** (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)			
20	التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين (+/-)			
21	التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل (+/-)			
22	**إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل** (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)			

23	تأثيرات التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)				
24	ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د) التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)				
	أموال الخزينة ومعادلاتها				
25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26و27)				
26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)				
27	حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسة المالية				
28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30)				
29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)				
30	حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى				
31	صافي تغير أموال الخزينة				

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 76، نظام رقم 05-09 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها، ص 27-29.

5-جدول تغير الأموال الخاصة :

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنوك خلال السنة المالية فالمعلومات الدنيا التي يتضمنها جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة بالنتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية.

الجدول رقم 05 : جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية ن – 1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 1						
تغيرات فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 76، نظام رقم 05-09 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها، ص 27-31.

6-ملحق الكشوف المالية (قائمة الملاحق) :

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات حيث تشمل معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن مايلي :

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أومسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أوالتي تخص بعض العمليات الخاصة.

ثالثا: أدوات قراءة القوائم المالية

من خلال المعلومات الموجودة في القوائم المالية يمكن قراءتها بواسطة التحليل المالي و معرفة المخاطر التي يمكن حسابها عن طريق النسب.

1- مفهوم و أدوات التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال أو المنظمات والمؤسسات المعنية بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المنشأة، حيث يقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا فإن أساليب التحليل المالي تتعدد على النحو التالي [1]:

1-1- التحليل الرأسي:

[1] مطر، محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص 24 – 30.

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها.

1-2- التحليل الأفقي/ تحليل الاتجاهات:

حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

1-3- تحليل النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات السيولة والنشاط والربحية.

2-معايير التحليل المالي:

تقيس النسب المالية العلاقات بين المدخلات (الكلفة) مع المخرجات (المنافع)، والتي تسهل عملية المقارنة بين هذه العلاقات خلال فترة زمنية معينة للمنشأة. حيث يمكن تقييم الأداء المالي للمنشأة باستخدام النسب وفقاً للطرق التالية [1]:

- مقارنة النسب المالية للمنشأة مع نسب القطاع الصناعي.
- مقارنة النسب المالية لنفس المنشأة لعدة فترات زمنية (أي المعيار التاريخي).
- مقارنة النسب المالية للمنشأة مع النسب المالية لقطاعات أخرى.

أسئلة الدرس:

1- فيم تكمن أهمية القوائم المالية للبنوك؟

2- ما المقصود بالرسملة؟

[1] الحسني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998،ص 177.

3- ما هو الناتج الصافي البنكي و ماالفرق بينه و بين النتيجة الصافية؟

4- ما هي العمليات التي تدخل ضمن خارج الميزانية؟

5- ما هو الفرق بين ميزانية البنوك التجارية و المؤسسات الغير مالية؟

6- ما هي مكونات القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟

الدرس الثالث : تقييم الأنشطة البنكية

يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف و لمواجهة التغيرات و التحديات المستمرة.

تنبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وكذلك معرفة قدرة البنك على تحقيق الربحية و الكفاءة في الجانب المالي.

سنقوم في هذا الدرس من التعرف على مفاهيم الأداء المصرفي، العائد على حقوق الملكية و معايير و نماذج قياس الأداء المصرفي.

أولا:الأداء المصرفي

يعد الأداء المصرفي من أكثر ميادين الأداء استخداما لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، وبالتالي فالأداء المصرفي ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة[1].

1-تعريف الأداء المصرفي:

أما مصطلح الأداء المصرفي فهو مفهوم صعب التعريف والقياس، حيث يعرف على أنه النتيجة النهائية لنشاط البنوك التجارية، وبالتالي وللوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الأداء المصرفي لا بد من تحليل وقياس النتائج النهائية انطلاقا من القوائم المالية، وذلك باستخدام العديد من المعايير

[1] علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني،الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ص67، 68

الخاصة بذلك، وحيث أن العديد من الدراسات اعتبرت كلا من معيار العائد على الأصول ومعيار العائد على حقوق الملكية أهم المعايير لقياس الأداء المصرفي.[1]

وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المصرفي يعتمد كمفهوم تقني على عملية التحليل المالي التي تعرف بانها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوة البنوك التجارية أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع.

2-قياس الأداء المصرفي:

تعمل المؤسسة البنكية على تحليل و قياس الأداء المصرفي بالاعتماد على أدوات تسمح لها بتقدير وضعية البنك امام المخاطر المقابلة له.

عملية قياس الأداء تعني القيام بفحص و تحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل و أساليب مختلفة و في ضوء معايير محددة ، مما يتيح و يساعد في الحكم على الفعالية و الكفاءة ، و تقوم نظم قياس الأداء بدور رئيسي في تطور الخطط الاستراتيجية لمنشآت الأعمال و قياس مدى تحقيقها لأهدافها ، و يكتسب قياس أداء البنوك التجارية أهمية خاصة لدور هذه الأخيرة المتميز في توفير الموارد التمويلية و تأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني لدفع عملية التنمية الاقتصادية.[2]

3-أهمية قياس الأداء المصرفي:

تبرز أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون ويمكن إجماله في الآتي:

---

[1] بتصرف سليمان بن بوزيد، أستخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاديةو العلوم التجارية و علوم التسيير، 2016-2017 جامعة المسيلة. *Shorouq Tomar and Adel Bino: **Corporate governance and bank performance**, evidence from Jordanian banking industry, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012, p358.*

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، **الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال " قياس أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية"** ، دار الكتاب الحديث ، ط 1 ، القاهرة ، مصر ، 2010 ، ص355 .

يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وآليات رفعه؛

يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار ؛

حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات؛

معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع؛

تبرير الحاجة إلى الموارد بناء إلى أسس علمية وموضوعية؛

تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية؛

يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

كما أن أهمية تقييم الأداء المصرفي نابعة من أهمية هذه المنشأة ودورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمنظمات، ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات، وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد البنوك كلا حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة قياس الأداء المصرفي شاملة لكل مقاييس التحليل المالي الاستراتيجي، كما تتزايد أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية في السنوات الأخيرة، وذلك لخصوصية نشاط هذه البنوك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشأة وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في

استغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، كما أن الخطوة الأولى لتحليل الموقف من قياس الأداء هو اتخاذ القرار بشان الأهداف التي على البنوك تحقيقها[1].

ثانيا:نماذج ومعايير قياس الأداء المصرفي

لغرض التعرف على واقع الأداء المصرفي لابد من دراسة وتحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء في البنوك التجارية المبينة في مختلف القوائم المالية، وذلك قصد لتقييم أنشطتها والخدمات التي تقدمها من خلال النتائج التي تعكسها هذه المؤشرات وبيان مدى التقدم والتطور.

هناك العديد من الدراسات التي وضحت معايير أداء البنوك التجارية في مجموعتين داخلية وخارجية، المحددات الداخلية والتي تكون جزء من الرقابة التسييرية للبنك التجاري بحيث تنقسم بدورها إلى صنفين متغيرات مالية وأخرى غير مالية، الأولى مرتبطة بالقرارات المتعلقة بالمصاريف والإيرادات، أما الثانية فتكون مرتبطة بحجم البنك وعدد فروعه وقاعدة عملائه وغيرها، أما المؤشرات الخارجية وهي تلك التي لا ترتبط بالبيئة الداخلية للبنك مثل ظروف المنافسة، ظروف الصناعة المصرفية والقوانين المتعلقة بها، أسواق الأسهم، عرض النقود ومعدلات التضخم.[2]

ويمكن تبيان مؤشرات قياس الأداء المصرفي بكل أنواعها سواء المرتبطة بملاءة رأس المال، مخاطر الاستثمار، السيولة، الربحية أو مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية في الشكل الموالي:

---

[1] مهدي عطية موحي الجبوري :مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي .خلال عام 2002 ، مرجع سابق، ص03 .

[2] سليمان بن بوزيد بتصرف، مرجع سابق *Husni Ali Khrawish:* ***Determinants of commercial banks performance****, evidence from Jordan, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 81, 2011, p 149.*

الشكل رقم 01: مؤشرات قياس الأداء المصرفي

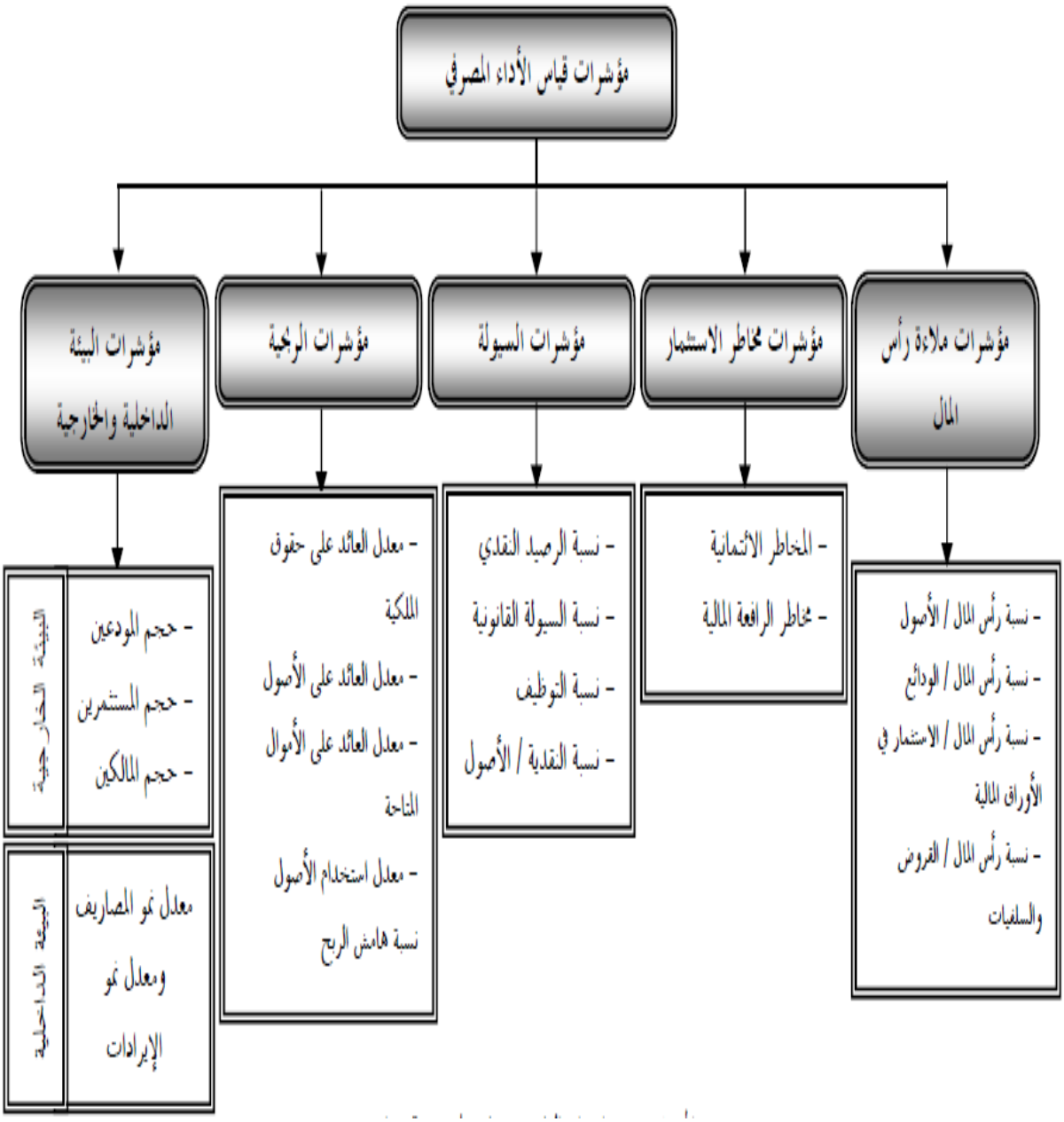

المصدر: سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي–دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001–2015) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير،2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ص24

لكن تظهر أهمية التقييم بالنسب لذا سنركز على مجموعة من النسب التي تقيس الأداء المصرفي:

1-تحليل النسب المالية:

اعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشارا بل أن هناك من يؤكد أنه لايمكن إجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية. وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزو يد النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب عدة من أداء البنك ، وتتعدد النسب المالية وفقا لطبيعة البنود في القوائم المالية.[1] و تنقسم إلى أربع مجموعات مؤشرات العائد أو الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات توظيف الأموال ومؤشرات الملاءة المصرفية.

1-1-مؤشرات العائد :

تعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء في البنوك التجارية، إذ أنها تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، و ذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية و توسعها، من خلال الدور الرائد الأساسي للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء و على المنافسة، و ضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن و المتعاملين مع المصرف التجاري.[2] و تندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة:

العائد على الأصول :rendement des actif (ROA return on assets)

يعتبر هذا المقياس جيد لدراسة الربحية الكلية و الكفاءة الإدارية للبنك فهو يحدد مساهمة أصول البنك في تحقيق الدخل الصافي. يمثل ايضا مؤشر المردودية الاقتصادية و يتم حسابه كمايلي:

العائد على الاصول= النتيجة الصافية (الدخل الصافي)/مجموع الأصول100%

[1] علي منصور محمد بن سفاع، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني لسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد الثاني ، ديسمبر 2008، ص12

[2] سهيلة بعزيز ،استخدام المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، 2018/2017 جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 45.

العائد على حقوق الملكية : ratio de rentabilité (ROE return on equity) financière

العائد على حقوق الملكية =النتيجة الصافية/الاموال الخاصة (حقوق الملكية) 100

و هو مؤشر المردودية المالية مؤشر مهم للمساهمين من اجل متابعة مردود استثماراتهم و بالتالي اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

بالنسبة للمسيرين : يجب ان يحافظوا عليه باعلى مستوياته من اجل ضمان مردود مرضي للمساهمين عندما يريدون زيادة الاموال الخاصة.

الاخرين : ضمان الوفاء الدائم بالتزامات البنك.

حقوق الملكية: هي صافي أصول المنشاة أي أصول المنشاة مطروحا منها التزاماتها.

العائد على حقوق الملكية ROE: هو نسبة الربحية الرئيسية للشركة التي يستخدمها المستثمرون لقياس مقدار دخل الشركة .

مثال:

بملايين دج	2015	2016
النتيجة الصافية	1713	2267
الأموال الخاصة	11711	15093
العائد على حقوق الملكية	14.62	15.02

زيادة العائد على الأصول في 2016 دليل على وضعية مالية و ملاءة جيدتين.

هامش الربح= (صافي الأرباح بعد الضريبة)النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات*100

تعكس هذه النسبة مدى امتصاص التكاليف للايرادات الاجمالية و بالتالي الحكم على نجاعة سياسة تسيير التكاليف على المستوى التشغيلي، على مستوى السياسات المالية و السياسة الجبائية و تسيير التكاليف العامة.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول*100

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في استغلاله لموارده المالية وحسن تسييره على مختلف المستويات.

هامش الفائدة الصافية= دخل الفائدة الصافي/ الأصول التي تولد مكاسب*100

و تعكس هذه النسبة مدى كفاءة البنك فيي أداء مهمة الوساطة المالية فكلما زاد المعدل دل على زيادة أو ارتفاع هامش الربح المتاتي من السياسة السعرية.

الرفع المالي= إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية*100

و يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على سياسة الرفع المالي لتعظيم أرباحه.

معدل العائد على الودائع= الفائض القابل للتوزيع/ الودائع*100

و يقيس هذا المؤشر فعالية السياسة التوظيفية في البنك في زيادة مردودية الودائع من خلال خيارات توظيفها في البنك.

-1-2-نسب السيولة:

وتتمثل في تلك النسب التي تقيس مقدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية حاضرة دون التعرض إلى خسائر كبيرة، بمعنى أنها تثبت قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بما لديها من

نقدية، وتعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول النسبة الأكثر دلالة على مستوى إدارة السيولة لدى المؤسسة المصرفية[1]، ونجد من أبرز مؤشرات السيولة:

المعيار النقدي يقيس مدى احتفاظ البنك بأمواله في خزائنه

المعيار النقدي= (نقدية الخزينة+أرصدة لدى البنك المركزي + المستحق لدى البنوك)//(ودائع العملاء +ودائع البنوك)

نسب الاحتياطي القانوني تقيس مدى تقيد البنك بمتطلبات الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك وتحسب كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني= الرصيد النقدي لدى البنك المركزي/إجمالي الودائع*100

نسبة السيولة القانونية : تتعلق بمدى تقيد البنك بمتطلبات النقدية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك:

نسبة السيولة القانونية=(النقدية +الشبه نقدية)/ اجمالي الودائع

-1-3-نسب ملاءة رأس المال و كفاية رأس المال: توضح ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمجابهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة، فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تحدث نتيجة استخدام الأموال في عمليات التمويل والاستثمار التي تقوم بها ، وبعبارة أخرى تقيس هذه ، (النسب فيما إذا كان رأس مال المصرف كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة[2] ومن بين هذه النسب نذكر التالي:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض=حق الملكية/ إجمالي القروض*100

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض و السلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع، و تعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة

[1] حمو سعدية و آخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، 2019، ص 503.

[2] نفس المرجع ص، 503.

القروض، و يجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان و عدم السداد.

خطر الائتمان: = القروض المتأخرة عن السداد/ محفظة القروض*100

تقيس نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في البنك التجاري وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان و تحليله و متابعته، لذلك يفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن.

نسبة حق الملكية / الاستثمارات= (حق الملكية /إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية)*100

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، و التي تنجم عن الهبوط في قيمة المحفظة.

-1-4-مؤشرات توظيف الأموال:إن استثمار الأموال أفضل من تركها في الخزينة ، لذا يصبح من الضروري تنمية بعض النسب للحكم على مدى ملاءمة استخدام أو توظيف الأموال[1]. ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

معدل استثمار الودائع = مجموع الاستثمارات /الودائع

تعبر عن مدى توظيف البنك للودائع التي يحصل عليها و ذلك للحكم على طبيعة سياسة البنك، هل هي سياسة توسعية او انكماشية.

-نسبة القروض و السلفات(إجمالي القروض) إلى الودائع=القروض و السلفات /الودائع

تعد هذه العلاقة مؤشرا قويا لقياس نشاط البنك و ذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به الجمهور من أموال في صورة قروض و سلفات حيث تقيس هذه النسبة العلاقة بين موارد البنك الخارجية(الودائع)

[1] سهيلة بعزيز ،استخدام المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مرجع سابق ص 50.

و استخدامها أي تقديمها على شكل قروض للجمهور، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على الاستعمال الأمثل للودائع أي استفادة البنك منها وكلما انخفضت كلما عبر ذلك عن عدم التوظيف الأحسن لودائع الجمهور أي يتحمل البنك فوائد عليها دون أن يحصل منها على إيراد.

معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية=(صافي العائد المحصل من الأوراق المالية/إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية)*100

يبين هذا المعدل مقدار العائد المتحصل عليه في البنك التجاري نتيجة للاستثمار في الأوراق المالية، و انخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، و يتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك التجاري بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع، كما يجب تتبع هذا العائد خلال مدة زمنية مختلفة، و العمل على زيادة هذا العائد باستمرار.

نسبة إجمالي الإيرادات على اجمالي الاستثمارات=(اجمالي الإيرادات /اجمالي الاستثمارات)*100

تقيس كفاءة البنك في الاستثمار، و كلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة.

معدل توظيف الموارد =(إجمالي الاستثمارات /مصادر الأموال)*100

تمثل الودائع الأجانب الأكبر من مصادر الأموال في البنك كما تعتبر الأموال الخاصة مصدرا آخر من مصادر البنك يجب أن يأخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال و تعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف فكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على أن البنك يقوم بتوظيف اكبر للأموال المتاحة لديه سواءا كانت أموال خاصة آو ودائع الجمهور.

2-نماذج قياس أداء المصارف:

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج،

خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام CAMEL لترتيب المصارف من حيث الأداء ونموذج العائد على حقوق الملكية ROE كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد وهو مؤشر القيمة المضافة لقياس أداء المصارف كبديل عن ROE.

2-1-نموذج العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على الأصول:

في عملية تحليل أداء البنوك التجارية عادة ما يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها، ويتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث تعتبر هاتين النسبتين الأكثر استعمالا في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين ومكاتب الدراسات والمؤسسات الاستشارية المهتمة بذات الموضوع.

معدل العائد على الموجودات أو الأصول(*ROA*) يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، أما معدل العائد على حقوق الملكية (*ROE*)فيقيس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك، كما تبين بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون في البنك .والملاحظ أن كلا المعدلين يعتمد على صافي الدخل، حيث أن صافي الدخل يساوي مجموع الإيرادات مطروح منها المصاريف التشغيلية والضرائب.[1]

كما أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (*ROE*)لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء البنوك التجارية في ذلك الوقت، وذلك من طرف الباحث (*David Cole*)من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل المالي من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل..

[1] سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) ، مرجع سابق،، ص29

ويحسب كل من معدل العائد على الأصول أو الموجودات (*ROE*) معدل العائد على حقوق الملكية (*ROA*)كما يلي[1]:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل بعد الضريبة (النتيجة الصافية)/ حقوق الملكية

معدل العائد على الموجودات او الأصول=صافي الدخل بعد الضريبة/ مجموع الموجودات أو الأصول

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

هامش الربح :الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخيل التشغيلية.

منفعة الأصول :ويسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول والموجودات أي إنتاجية الأصول، بحيث تقاس منفعة الأصول بقسمة المداخيل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.

وحيث أن صافي الدخل يساوي مجموع المداخيل أو الإيرادات التشغيلية مطروحا منها المصاريف يمكن كتابته على النحو التالي:

معدل العائد على الأصول=(الايرادات−(المصاريف التشغيلية+الضرائب))/مجموع الأصول

ومنه يمكن استنتاج أن:

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (*ROA*)=منفعة الأصول+هامش الربح

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أما بالرجوع إلى العلاقة بين كل من معدل العائد على الموجودات أو الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية (*ROE*) و ذلك بتحليل المعادلات السابقة نجد كيف أن معدل العائد على حقوق

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2005، ص90

الملكية (*ROE*) للمؤسسات المالية زادت درجة حساسيته تجاه هيكل التمويل للموجودات أو الأصول ما إذا كانت عن طريق الدين أو عن طريق رأس المال، وحتى إذا كانت المؤسسة أو البنك ذات نسبة متدنية من العائد على الموجودات أوالأصول (*ROA*)فإنه يمكن تحقيق نسبة عالية من العائد على حقوق الملكية(*ROE*) ، وذلك عن طريق الاستخدام المكثف للدين أو الرفع المالي واستخدام قليل من رأس المال، وفي الحقيقة فإن معدل العائدعلى حقوق الملكية (*ROE*)يبين علاقة المبادلة الموجودة بين العائد والمخاطرة التي يفاضل بينهما مدراء البنوك والمؤسسات المالية.

أما المساهمة الثانية في البحث وشرح العلاقة بين (*ROA*) و (*ROE*) كانت للباحث (*Dupont*) حيث أثبت أنه ينبع الفرق بين الاثنين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من استخدام الرافعة المالية؛ عن طريق ضرب العائد على الأصول(*ROA*) بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (*EM*) :[1]

مضاعف حقوق الملكية= مجموع الأصول/حقوق الملكية

ومنه يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية

معدل العائد على حقوق الملكية=هامش الربح*درجة منفعة الأصول*مضاعف حقوق الملكية

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما أو بنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول محصلة للكفاءة والإنتاجية فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

كما أن كل عنصر من العناصر الثلاثة المكونة لمعدل العائد على حقوق الملكية(*ROE*) المبينة في المعادلة السابقة يعتبر مؤشرا للدلالة على نشاطات البنك المختلفة حيث:

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مرجع سابق ص91.

صافي هامش الربح :يعكس كفاءة إدارة المصاريف وكفاءة وسياسات تسعير الخدمات؛

درجة منفعة الأصول :تعكس سياسات إدارة المحفظة وخصوصا خليط الموجودات أو الأصول والعائد المترتب عليها؛

مضاعف حقوق الملكية :يعكس مقدار الرفع المالي أو سياسات التمويل والمصادر المختارة لتوفيرالسيولة النقدية للبنك أو المؤسسة المالية إما عن طريق الدين أو حقوق الملكية.

ومنه نستنتج أن عملية تحقيق أفضل الأرباح للمؤسسات المالية عموما أو البنوك التجارية خصوصا يعتمد على عدة عوامل حاسمة أهمها:

- الاستفادة من الرافعة المالية مع مراعاة الحذر في استخدامها وذلك بالرجوع دوما إلى النسبة الخاصة بذلك (الموجودات الممولة عن طريق الدين / حقوق الملكية)؛
- الاستخدام بحذر للرافعة التشغيلية من الموجودات الثابتة (المدخلات ذات التكلفة الثابتة والمستخدمة في تحقيق الإيرادات التشغيلية)؛
- جعل كل الإيرادات من عملية البيع بمثابة دخل صافي وذلك بمحاولة التقليل من حجم المصاريف التشغيلية إلى أدنى حد ممكن؛
- توفير مصادر للسيولة من خلال الإدارة الجيدة لمحفظة الموجودات وكذا مراعاة أعلى العوائد عند المفاضلة بين الأصول؛
- الرفع من كفاءة إدارة المخاطر حتى لا تتعرض أرباح ورأس المال للتآكل نتيجة ذلك.

-2-2-نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال

المعدل بالمخاطرة ... وغيرها من المفاهيم المالية و المحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

EVAالقيمة الاقتصادية المضافة =الربح العامل الصافي بعد الضريبة–(تكلفة رأس المال × رأس المال)

حيث : الربح العامل الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية، رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال.

يعد الربح الاقتصادي أو الدخل الصافي من أكثر المفاهيم للقيمة الاقتصادية المضافة والتي ينسب في مفاهيمها الفكرية إلى علم الاقتصاد لأكثر من قرنين مضت ومنذ بداية التسعينات من القرن المنصرم تم إحياء هذه المفاهيم وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) و القيمة السوقية المضافة (MVA) وليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات المالية ونظام كفاءة الإدارة، بل أيضا كمؤشرات لخلق القيمة، بحيث يسترشد بها المستثمرين وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للشركة أو البنك التجاري، هذا بجانب أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات كما أن هذا المعيار قد أزال كل الغموض المتعلق بربط القرارات المالية، لا بل أنها أصبحت لغة عامة لكل الوظائف التشغيلية والإدارية في الشركة لغرض الرقابة والمتابعة والتقييم الأصول.[1]

نظريا يمكن القول أن الشركة التي تخلق قيمة اقتصادية هي الشركة التي يكون العائد على رأس المال لها أكبر من كلفة الفرصة البديلة، أي بمعنى أن الشركة التي تخلق الثروة هي التي لها أكبر عائد

[1] سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي–دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001–2015) مرجع سابق ص 33

من كلفة رأس المال(كلفة الديون مضافا إليها كلفة حق الملكية)، وبعد تطوير هذا المعيار من قبل الشركة الأمريكية Sten Stewartأصبح معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي، كما أنه معيار جيد لربط الأداء بخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين.

وفي إطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر فإن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنه الدخل المتبقي الذي كان يقصد به الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه كلفة رأس المال المستثمر، وفق المعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة–(تكلفة رأس المال*مبلغ الاستثمار)

وبما أن المعادلة السابقة مبنية على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين وبالتالي فإن النتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادرا ما تكون معدومة، والاستفادة من ذلك في قياس النمو الحقيقي للربحية في الأجل الطويل وذلك كما يلي :

- موجبة :بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك؛
- سالبة :بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك .

تم إجراء تعديلات على هذا المؤشر بإضافة عناصر مثل البحث و التطوير و الشهرة من أجل حساب القيمة السوقية و القيمة الاقتصادية المتوقعة.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن أهمية معيار القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء الداخلي والخارجي تظهر بسبب أن هذا المعيار:

- يشكل إضافة جديدة في مجال تقييم الأداء خصوصا بعد القصور الذي أظهرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها سابق؛
- يعتبر أداة متكاملة نوعا ما لقياس الأداء سواء الداخلي أو الخارجي وبالتالي إمكانية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وتقييمها فيما بعد؛

- يمكن من خلال هذا المعيار دعم نظم الحوافز التعويضات للمدراء باعتباره أداة جيدة لقياس أداء الشركة عموما والموظفين خصوصا؛
- يعتبر مقياس حقيقي للربحية في الشركات خصوصا في الأجل الطويل لارتباطه بالقيمة السوقية؛ حيث يبين التغير الذي يحدث في القيمة السوقية للشركة أو البنك زيادة أو نقصانا.[1]

2-3-نموذج CAMELفي تقييم الأداء: يستند هذا النموذج على نتائج الفحص الميدانية وقد تم تطبيقه في أمريكا منذ عام 1980 وأطلق عليه نظام ال CAMELوالذي يقوم على معايير رقابية تغطي خمس محاور رئيسية في البنك وهي – Management – Liquidity - Earning – Asset Quality (Capita –.يعد معيار camels أحد المؤشرات لقياس و تقييم أداء البنوك ، ولذلك سنتطرق فيإلى نشأته و تعريفه و أهم معاييره.

2-3-1-نشأة و تطور طريقة camels:

بدأ استخدام طريقة camelsفي بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي ، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر camels، و ذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929 م ، و لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف ، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا ، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة ، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار ، و لذلك فقد طالب الكثير من الباحثين و المحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق و بالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل و الأداء الأفضل ، و رأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camelsضمن

[1] سليمان بن بوزيد ، نفس الرجع السابق ص35

البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور ، و بالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية .[1]

2-3-2-تعريف معيار camels:

سنذكر أهم التعاريف حول هذا المعيار :

تتمثل طريقة camelsفي مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ، و تعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camelsو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ؛[2]

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.[3]

2-3-3-أهم معاييرcamels: [4]

أ.كفاية (ملاءمة)رأس المال Capital Adequecy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس

---

[1] gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004 , p 78 .عن عبد القادر زيتوني بتصرف دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،(دراسة تطبيقية) 2009 ، ص 9

[2] شوقي بورقبة ، طريقة camelsفي تقييم أداء البنوك الإسلامية ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، السعودية، دون سنة النشر ، ص 2

[3] عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،(دراسة تطبيقية) 2009 ، ص 9

[4] عبد القادر زيتوني، نفس المرجع السابق، ص 11.

المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

-نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

ب- مؤشرات جودة الأصول :assets quality

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول ، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول و صعوبة تسييلها ، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و الرهانات و التجارة بالمشتقات .

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين :

-المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة:

-التركيز الائتماني القطاعي؛ - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛ -مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي.

-مؤشرات المؤسسة المقرضة:

-جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ -ربحية قطاع الشركات؛ -المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي.

2-3-3-مؤشرات سلامة الإدارة : management

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا: أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية و ليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها -معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

2-3-4-مؤشرات الإيرادات والربحية: ernings

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات و المؤسسات المالية ، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.

هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها :

-العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية.

2-3-5- مؤشرات السيولة والتمويلLiquidity

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة .مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

-نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض؛

-هيكل استحقاق الأصول والخصوم؛ - سيولة السوق الثانوية.

2-3-6-درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقيةSensitivity of Market Risk

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع،

وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياسVAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات .[1]

الجدول رقم 06 :التدابير و الاجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف و القوة	رقابة و متابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي الى الفشل	برنامج إصلاح و متابعة ميدانية

[1] يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجاريةـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ـ مجلة الباحث عدد 10/ 2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر ، ص 208ـ 209

5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة –إشراف

المصدر: عبد القادر زيتوني، 2017مطبوعة النظام المصرفي،جامعة المسيلة ص26

أسئلة الدرس:

1–أذكر النسب التي تعبر عن:

نجاعة سياسة تسيير التكاليف عبى المستوى التشغيلي، و السياسات المالية و السياسة الجبائية و تسيير التكاليف العامة.

مدى كفاءة البنك في أداء الوساطة المالية.

نوع سياسة البنك : هل هي توسعية ام انكماشية

1– ماهو الفرق بين العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول؟
2– كيف يتم حساب أثر الرافعة المالية و ما أهميته؟
3– أذكر العناصر التي يشملها نموذج كاملز للأداء المصرفي؟
4– ما هو الفرق بين السيولة و الملاءة المصرفية.

الدرس الرابع: المخاطر المصرفية

شهد القطاع المالي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة المالية، ففتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار وتحقيق الإرباح، فبجانب استفادة البنوك من هذا التطور السريع ظهرت بالمقابل تحديات من شانها التقليل من المكاسب والفرص المتاحة ومنها المخاطر المصرفية التي تواجه العمل المصرفي. في هذا الدرس سنتطرق الى تصنيفات المخاطر المصرفية.

أولا:مفهوم المخاطرة ومصادرها:

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها ،وان افتراض حالة التأكد التام هو أمر غير واقعي يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة في مجال اتخاذ القرارات المالية والبنكية ، لأن أي مشروع خاضع إلى ظروف المستقبل غير الأكيد، مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ قرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل. لابد من الأخذ في الحسبان عنصر المخاطرة عند تعيين الاقتراحات. كما أن تصنيف هذه المخاطر ومعرفة مصادرها من شأنه أن يمكن متخذ القرار تجنبها والوصول إلى قرارات موضوعية.

ولذلك ارتأينا أن نركز على مفهوم المخاطر المصرفية، مصادرها، أنواعها والعوامل المؤثرة عليها.

1-مفهوم المخاطر المصرفية

تم تقديم عدة تعاريف للمخاطر المصرفية:

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وان جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها،وكلما كان مستوى التأكد عال كلما انخفضت مستويات المخاطر.[1]

[1] دريد كامل ال شبيب،إدارة البنوك المعاصرة،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2018،ص 231.

هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وتنفيذها بنجاح ، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.[1]

تعني درجة عدم التأكد أي درجة عدم انتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار، أو أنها عملية تحديد وقياس، ومراقبة، ورقابة أنشطة المصرف لتصبح فاعلة تحت ادراة المخاطر. وهناك من يرى أن المخاطر هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.[2]

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تعريف شامل للمخاطر المصرفية وتعني درجة عدم التأكد من العائد المتوقع على استثمار معين او من التغيرات في النشاطات اليومية للبنك، مما يعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، وقد تؤدي إلى الإفلاس في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها.

2-مصادر المخاطر المصرفية

ترجع المخاطر المصرفية لمصدرين هما:

2-1-المخاطر النظامية (Market or Systematic Risk) وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون إن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل مخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار الفائدة و مخاطر تغير أسعار الصرف للعملات الأجنبية وغيرها من المخاطر المماثلة،[3] وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع مثل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

[1] شوقي بورقبة، زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان، 2015 ، ص 95.

[2] أيمن محمد الفيتوري الاجنف، اثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 45.

[3] حمزة محمود الزبيدي،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 166.

2-2-المخاطر غير النظامية (Stand Alone or Systematic or Company Specific Risk) وهي المخاطر التي تتعرض لها شركة أو قطاع اقتصادي معين من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية، وهي تشمل كل من مخاطر الصناعة ، السيولة ، الإدارة، الرفع التشغيلي والرفع المالي،[1] ومن الأمثلة على هذه المخاطر ضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية، الإضرابات العمالية و تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر من شانها إن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الاجل المتفق عليه.[2]وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع.

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك بحكم طبيعة عملها إلى عدة مخاطر تؤثر على نشاطها، وتنقسم إلى قسمين :مخاطر مالية ومخاطر غير مالية.

1-المخاطر المالية:

ترتبط المخاطر المالية بإدارة الميزانية العمومية للمصرف أي إدارة موجودات ومطلوبات المصرف.وتتضمن أنواع مختلفة من المخاطر التي يمكن إيجازها في الآتي:

1-1-مخاطر الائتمان Credit Risk :

تشكل مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الدوام، وهي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الأخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها،[3] تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتماد المستندية.[4]

---

[1] محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 217.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، اثر الائتمان الدولي والمحلي على اقتصاديات الدول العربية، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 33.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، التحليل المالي والاستثماري ودوره في رفع الكفاءة الاقتصادية للأموال المالية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2019، ص 169.

[4] محمد كمال عفانة،إدارة الائتمان المصرفي،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2017،ص 129.

هي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بالالتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادة بداية الأزمة للنظام المصرفي.[1]

إن طبيعة الأعمال الائتمانية تعرض الدائنين الماليين للخطر، فهذه الأحداث يمكن إن تؤثر سلبا على التدفقات النقدية التي يجب على المقترض دفعها بموجب عقد الائتمان. ففي الممارسة العملية، هو خطر عدم سداد الديون من قبل المقترض المتعثر، يتم استيعاب المخاطر إلى درجة عدم التأكد التي تؤثر على مدى ملائمة الخسائر التي يمكن أن تنشا من الائتمان للدائن المالي، وبشكل عام نعتبر خطر الطرف المقابل خطرا لتدهور وضعية المقترض.[2]

تعتبر القروض من اكبر مصادر مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تتعرض لها معظم المصارف.

1-2-مخاطر السوق :

يقصد بمخاطر السوق ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له البنوك نتيجة القيام بالمتاجرة في الأصول المالية دون القيام بأي تحوط يحميها من هذه المخاطر، وتتمثل هذه المخاطر في احتمال انحراف أسعار الأوراق المالية عما تتوقعه المؤسسات المالية.[3]

تنشا مخاطر السوق من عدم التأكد الذي يتعلق بتغييرات في أسعار ومعدلات السوق وكذلك الارتباطات فيما بينها ومستوى تقلبها،[4] وتحدث في المصارف التجارية نتيجة لتقلبات معدلات الفائدة وقيمة العملات[5]، وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف التي سنتطرق إليها فيما يلي:

أ. مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

---

[1] سلطان مونية، السندات والأسهم والأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 147.

[2] Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, Analyse du Risque de Crédit, Banque & Marché, RB édition, 2013, Paris, p 26.

[3] السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 278.

[4] Mike Golberg, Eric Palladini, Gestion du Risque et Création de Valeur avec La micro finance, ESKA, Navarra, 2011, p 12.

[5] محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية،الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 141.

يقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة، لان أسعار الفائدة السائدة في السوق بما يفوق أسعار الفائدة المستوفاة على القروض يعني أن المصارف قد تحصل على عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.[1]

تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف.إن تقلب أسعار الفائدة صعودا وهبوطا يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف،مع العلم إن مخاطر أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها بالتنويع ولكن مواجهة هذه الخسائر عن طريق التغطية.[2]

تؤدي التقلبات والتغيرات المستمرة في معدلات الفائدة إلى جلب المخاطر وتتجسد مخاطر معدل الفائدة مثلا بالأعباء المالية المتزايدة للقروض أو بانخفاض قيم الأوراق المالية.[3]

ب. مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk:

تتمثل مخاطر أسعار الصرف في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات،[4] أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة اكبر من المطلوبات من نفس العملة، فان الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف،وإذا كان العكس أي المطلوبات من عملة معينة اكبر من الموجودات منها، فان الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات.[5]

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام إلى إن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما، هي العجز المستمر في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة، مما يؤدي إلى

---

[1] احمد حسن العطشان النبهاني، الدورات الائتمانية ودورات الإعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 72.

[2] صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص 71.

[3] الطاوس حمداوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان، 2016، ص 315.

[4] مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 81.

[5] أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص 14.

زيادة الاقتراض الحكومي وينشا عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد[1].يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على القيمة السوقية لأصول وخصوم البنوك على نحو مختلف، بما يحدثه هذا من تغيير على القيمة السوقية لحقوق ملكيتها.

1-3-مخاطر السيولة Liquidity Risk :

تعرف مخاطر السيولة بطرق مختلفة، فبعضهم يعرفها بأنها احتمال عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية الجارية عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة إليها.

وهناك معنى أخر شائع لمخاطر السيولة وهي أن قيم الموجودات قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الالتزامات.[2]

وهي المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسارة ممكنة.[3]

ومن هذا المنطلق تكون السيولة هي الوسيلة التي يضمن بواسطتها دفع ما يستحق عليه في الوقت المحدد. ويتم تحقيق هذا عادة عن طريق مزج وتنوع قاعدة الموجودات، وحيازة موجودات سائلة قابلة للبيع فورا، وادارة استحقاقات الموجودات والالتزامات، والاقتراض في السوق المصرفية.

تنشا مخاطر السيولة في البنوك التجارية من احتمالين رئيسيين:[4]

يكمن الأول في احتمال عدم قدرة المصرف على تسييل الموجودات (أي سرعة تحويل الموجودات قصيرة الأجل إلى نقد وبأقل خسارة) أو عدم القدرة في الحصول على أموال (موارد

---

[1] فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2013،ص 58.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 299.

[3] دريد كامل ال شبيب،إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص 263.

[4] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي ،حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة،الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع،، ص ص 174، 175.

نقدية) كافية من مقرضين جدد. وهذا ما يعرف ب" مخاطرة سيولة الأموال ". أما الاحتمال الثاني فيتمثل في عدم قدرة المصرف على إزالة أو تعديل التعرضات الخاصة بسهولة وبدون خسائر كبيرة بسبب عدم كفاية عمق السوق التي تعرف ب " بمخاطرة سيولة السوق".

2- المخاطر غير المالية :

وتسمى أيضا مخاطر الأعمال وتحدث هذه المخاطر نتيجة للأعمال التي تقوم بها البنوك، وتشمل المخاطر القانونية ، المخاطر الإستراتيجية ، مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

2-1-المخاطر القانونية Legal Risk:

هي المخاطر التي تحدث عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها.[1] تتعرض البنوك لمخاطر قانونية قد تؤدي إلى فقد جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها قبل الغير، وذلك نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية،أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات[2].

وتنشا هذه المخاطر بسبب عدم التوافق أو التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات الرقابية، وتظهر تلك المخاطر عندما يشوب العقود الغموض،[3] كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، ومخاطر قانونية أخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ قانونا، مما يؤدي إلى إن تظهر الأصول بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات اكبر مما هو متوقع.

2-2-المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk:

إن المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة،ولاشك إن المخاطر الإستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في المصارف التي تتميز مجالس إدارتها وإدارتها العليا ب الخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في

---

[1] وائل رفعت خليل، أساسيات الإدارة المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 141.

[2] محمد كمال عفانة، مرجع سابق، ص 130.

[3] ضياء الدين حيدر خالد مسمح، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 80.

الأوقات المناسبة مما يقلل من تعرض المصرف للمخاطر ومن ثم الخسائر.[1] وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ القرارات لإدارة نشاط المصرف.

2-2-مخاطر السمعة:

هي المخاطر التي يمكن إن تكبد البنك خسائر نتيجة ترويج شائعات سلبية عن البنك وأنشطته، وهذه الشائعات نتيجة فشل إدارة البنك في إدارة احد أو كل أنواع المخاطر السابقة.[2]

وتظهر مخاطر السمعة نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل، وقد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو البنك أو نتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان المتوافرة لدى البنك والذي تؤدي إلى زعزعة الثقة بالبنك.[3] ومن الأمثلة على ذلك ممارسة البنك أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكررة.

2-3-المخاطر التشغيلية Opertional Risk:

هي مخاطر العمليات تشتمل على المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمصارف بسبب عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم. وتشتمل مخاطر العمليات على مخاطر الاحتيال المالي، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية و المخاطر المهنية.[4]

أسئلة الدرس:

ما الفرق بين الخطر النظامي و الخطر الغير نظامي؟

ما هي المخاطر المالية التي تتعرض لعا البنوك؟

---

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق ، ص 78.

[2] احمد شعبان محمد علي، الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ص 178.

[3] محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 223.

[4] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 165.

الدرس الخامس:الحيطة و الحذر في تسيير البنوك

ترجع نشاة قواعد (الاحترازية)الحيطة المصرفية إلى سلسلة أزمات الملاءة التي عرفتها البنوك الدولية في الثمانينات ، منها بنك هرستل (Herstall) ببريطانيا و جمعيات الادخار و الإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الاقتراض لآجال قصيرة و الإقراض لآجال طويلة ، وكذلك قبول الودائع لآجال قصيرة و استثمارها في قروض عقارية طويلة الأجل .

و مع تحرير سوق الفائدة على الودائع ، أتيحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي . وهكذا شهدت جمعيات الادخار و الإقراض انكماشا حادا في ودائعها و في هوامش أرباحها (حيث بلغت خسارتها آنذاك 6 مليون دولارا)، و بالتالي كانت ردة فعل السلطات الرقابية آنذاك تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة ، و أصبح من الضروري وجود قواعد للحيطة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية.

تهدف القواعد الاحترازية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد.

إن القواعد الاحترازية تضمن تسويق الخدمات المصرفية و استقرار القطاع وحماية المودعين واستمرار ميكانيزمات الدفع ونستطيع تجميع هذه الأهداف في محورين :

- حماية المودعين
- الحفاظ على استقرار النظام المالي.

أولا:اتفاقيات بازل

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 1974 م بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، بعد إفلاس الكثير من البنوك وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنيبها إخفاقات جديدة بسبب قيامها بعمليات تضاربية.

مقر هذه اللجنة هو مقر بنك بسويسرا فالهدف الرئيسي من وجودها هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك[1]. اللجنة مؤلفة من كبار ممثلي السلطات النقدية والبنوك المركزية (بلجيكا – و م أ – بريطانيا – سويسرا – السويد – هولندا – لوكسمبورغ – اليابان –إيطاليا – ألمانيا – فرنسا – كندا).

فالهدف الرئيسي من وجود لجنة بازل هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب :

فتح الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابية المصرفية؛

التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة؛

تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الآمان لكل المتعاملين.

ومن اجل ذلك كانت اتفاقية بازل الأولى ثم جاءت الثانية والثالثة و الرابعة في الطريق.

1- اتفاقية بازل الأولى :

في عام 1986 اقترح منظمو البنوك الأمريكية أن يشترط على البنوك الأمريكية امتلاك حد أدنى من رأس المال يعكس مدى مخاطرة الأصول البنكية، وبحلول عام 1988 اتسع نطاق الاقتراح ليشمل معايير رأس المال القائمة على المخاطرة لدى البنوك في 12 دولة صناعية،[2] ليكون كتقرير نهائي الذي رفع للجنة، والذي أستهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك بالنسبة للبنوك التي تمارس الأعمال الدولية.

---

[1] بنك التسويات الدولية هو منظمة دولية تنظم وتراعي التعاون النقدي والمالي وتقدم خدمات للبنوك المركزية لدول العالم، بدأ نشاطه في مدينة بازل بسويسرا في 1930/05/17 ، ويعتبر بذلك أقدم منظمة عالمية مالية في العالم، و هذا البنك يتخذ مدينة بازل بسويسرا مقرا له، وله مركز تمثيل في آسيا والمحيط الهادئ.

[2] طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001 ، ص53.

فمن المهم الإشارة إلى أن اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليست لها صفة الإلزام، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية، ويمكن القول أن اتفاقية بازل الأولى ركزت على *خمس جوانب أساسية* :

- التركيز على المخاطر الائتمانية؛
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛
- تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية؛[1]
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول؛
- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.
- من اجل ضمان هذه الجوانب يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية، واحترام نسب الملاءة و السيولة.

1-1- النظم الاحترازية

النظم الاحترازية هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان المصرفي، التي يجب على المؤسسات التي تمارس الائتمان احترامها، من أجل ضمان سيولتها وملاءتها لكسب ثقة المودعين.[2] ومن هذه النسب التي توصلت إليها اللجنة نسب الملاءة ونسب السيولة:

1-1-1- نسب الملاءة :

تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها، ونجد فيها نوعين من النسب هما :

نسبة تغطية المخاطر: وهي ما نعرف بنسبة كوك، وتتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة والأخطار المحتملة جراء القروض التي يقدمها، وقد حددت هذه النسبة بـ 8%.

[1] **المجموعة الأولى** : ذات المخاطر الأقل من باقي الدول وتضم الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول التي لها ترتيبات خاصة مع صندوق النذ الدولي مثل فرنسا وألمانيا **والمجموعة الثانية:** باقي دول العالم والتي تعتبر ذات مخاطر والتالي لا تتمتع بتخفيضات.

[2] Philipe Bemard et autre , mesure et contrôle des risque de marché ,Economica ,paris , 1996 ,p 161

نسبة توزيع المخاطر: وتسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مع مجموعة من المستفيدين، والتي لا تتجاوز حد أقصى مثلا حدد بنك الجزائر النسبة التالية نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الصافية الخاصة بالبنك.

1-1-2- نسبة السيولة:

هذه العلاقة تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تكون هذه البنوك مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها، وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه تقوم بتجنبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تصحيح وضعية خزينتها ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر أو تساوي 100.

1-2-تقييم بازل الأولى:

من بين المزايا التي انفردت بها بازل 1 نجد:[1]

- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا الصدد؛
- وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تناهي ظاهرة العولمة المالية؛
- توفير قاعدة معلوماتية حول البنوك بما يمكن المتعاملين من المقارنة والمفاضلة فيما بينها؛
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

رغم المزايا التي حققتها تطبيق معيار كفاية رأس المال فقد وجهت إليه بعض الانتقادات، التي نجمت عن التطبيق العملي له في البنوك، كتشجيع البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة، وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات المخاطر

[1] محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق لتطبيق مقررات بازل 3 ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، 19-21 ديسمبر 2011 ، الدوحة دولة قطر

المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية، وافتراض لجنة بازل أن انخفاض معيار كفاية رأس المال عن نسبة 8 % لأي بلد يعد دلالة على معاناته من ضعف متطلبات رأس المال، كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال.

2- مضمون اتفاقية بازل الثانية – 2004

نظرا لارتفاع نسبة المخاطر وظهور أزمات مالية حادة وكاسحة في التسعينيات من القرن الماضي، فقد اختلفت بازل الأولى عن بازل الثانية، فحيث ركزت اتفاقية بازل الأولى على أهمية تحقيق المصارف لمعدل كفاية رأس المال، ولم يركز إلا على مخاطر الائتمان، وذلك بموجب أتفاق 1988 م، وبعد ذلك أوزان مخاطر السوق في عام 1996، ولم يتطرق إلى إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، فإن أتفاق بازل II ركز في محورها الأول على أساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وأعطى المصارف الحرية في استخدام أساليبها ونماذجها الداخلية، وهو مالا يتوفر في الوقت الحالي لدى المصارف على المستوى العالمي، كما ركز في محوره الثاني على أهمية أدارة المخاطر المصرفية، حيث أن العبرة ليست في تحقيق معدل مناسب لكفاية رأس المال فقط، ولكن أيضا بكيفية إدارة المصارف بصورة سليمة تجعله في آمان من الأزمات المصرفية بقدر من الإمكان.

2-1- أهداف اتفاقية بازلII:

لاشك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة، لذلك تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد لكفاية رأي المال، بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :

- الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي؛
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
- التركيز على المصارف الناشطة عالميا.

كما أن مبادئه الأساسية يحب أن تكون مناسبة للتطبيق في كل المصارف على اختلاف درجة تطورها، فالنظرة التي أتت بها بازل II فيما يخص كفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس

في عملية الهندسة المالية الجارية حاليا، حيث من الغايات المرجوة هو تعزيز وسلامة النظام المالي العالمي، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كافي لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة.[1]

2-2- شرح الدعائم الأساسية لاتفاقية بازلII

تعتمد لجنه بازل لتحقيق الأهداف المرجوة في إطارها الجديد على ثلاث دعائم، كمتطلبات دنيا لرأس المال كما هي محدد في إطار 1988 م ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال و الانضباطية السوقية، وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي وأيضا صحة المؤسسات المصرفية.

الركيزة الأولى من مقرر بازلII الحد الأدنى من كفاية رأس المال :

أ- المخاطر التي تغطيها نسبة الملاءة بازلII:

يعتبر مقرر بازلII أكثر تعقيداً من بازلI، بتطوير ممارسات إدارة المخاطر وإدراج أساليب قياس جديدة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث مخاطر كبرى تتعرض لها البنوك: مخاطر الائتمان (مازالت تنال الأهمية الكبرى في الدالة الجديدة)، مخاطر السوق (تؤخذ في الحسابات منذ إصلاحات 1996 لنسبة كوك)، والمخاطر التشغيلية (وهي التي تشكل المستحدث الرئيسي في الاتفاقية).

ب- تشكيلة الأموال الخاصة وفق مقرر بازلII:

قامت اللجنة في مقررها بازلII بالاستشهاد بالعناصر ذات الأهمية العظمى من الأموال الخاصة لميزانية بنك، كما هو وارد في الجدول أدناه، بحيث يحث توجيه الإتحاد الأوروبي (CAC) على أن الأموال الخاصة للأساس يجب أن تمثل 50 %على الأقل من إجمالي الأموال الخاصة المطلوبة لأجل تغطية مخاطرة الائتمان، أما الباقي لا يؤمن إلا بشريحة الأموال الخاصة التكميلية، بخصوص مخاطر السوق تجابه بـ 2 \ 7 من مستلزمات الأموال الخاصة ويمكن تدارك الباقي من فئة الأموال الخاصة الإضافية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 07 : تركيبة الأموال الخاصة الصافية وفق معايير بازلII

الشرائح	العناصر المقبولة	العناصر المستبعدة

[1] عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II ،مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ،العدد 15 ، سبتمبر 2006 ، ص ص 128 ، 129 .

الشريحة الأولى: الأموال الخاصة الأساس	الرأس المال الجماعي ونحوه نتائج قيد التخصيص احتياطات موحدة	أسهم تملك خاصة الجزء غير المحرر (غير المسدد) من رأس المال
الشريحة الثانية: الأموال الخاصة التكميلية	المستوى الأول: أوراق مالية مختلطة مقدمة تحت شروط معينة وذات أجل غير مسمى المستوى الثاني: أدوات دين مدتها أقل أو تساوي 05 سنوات	خصم 20% من رأس المقبوض مدة استحقاقه تساوي أو نقل عن 05 سنوات وذلك على كل سنة منصرمة يعترف فقط بما يقابل أو يساوي 100%من الأموال الخاصة الأساس والباقي يضم إلى شريحة الأموال الخاصة الإضافية
الشريحة الثالثة: الأموال الخاصة الإضافية	الديون المساندة ذات أجل أصلي يتجاوز سنتان و لا يتضمن أي شرط تفضيلي في التسديد الفائض من الأموال الخاصة التكميلية من المستوى الأول وكذا من المستوى الثاني بعد استبعاد العناصر المخصوصة	

المصدر: آسيا قاسيمي، حمزة فيلالي ،المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 12–13 ديسمبر 2011

الركيزة الثانية :مراقبة إشرافية عالية المستوى

أكدت لجنة بازل II على أن إشراف المصارف ليس مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، لكنه أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة أدارة المصرف، وقوة أنظمته ورقابته، وسلامة إستراتجيته العملية، وعوائده المحتملة، فوجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطى رجال المصارف والأسواق والمنظمون شعورا مصطنعا بالأمان.

وفقا لعملية المراقبة الإشرافية فإن هناك لأربع مبادئ يلزم توفرها:[1]

- يجب أن تكون لدى البنك الوسائل اللازمة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة بدلالة الشكل العام للمخاطر، والإستراتيجية الهادفة للحفاظ على المستوى الكافي كحد أدنى؛
- يجب أن تتخذ سلطة الرقابة الإجراءات اللازمة لمعالجة القصور الملاحظ في التزام البنك بنسب الأموال الخاصة الرقابية و متطلباتها على ضوء عملية التقييم لأداء البنك اتجاه المخاطر–الأموال الخاصة؛
- يجب على سلطة الرقابة تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة الرقابية (الحد الأدنى نسبة 8%)؛
- تتدخل سلطة الرقابة – في وقت مبكر – لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا، كما تطالب هنا البنك باتخاذ العمل العلاجي الضروري لإعادته إلى حالته السابقة أو المحافظة على المستوى الحالي على الأقل.

الركيزة الثالثة :انضباط السوق[2]

النظام الفاعل لانضباط السوق والسعي لاستقراره. وهذا يتطلب الشفافية على رأسمال ومدى التعرض للمخاطر من طرف كل بنك أو مؤسسة مالية، ومختلف الطرق المتبعة لقياس المخاطر حتى يكون للعملاء والدائنون علما بها، فبالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ تعطى هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار المناهج، فكل واحد حسب حجمه وكذا قدرته على التعامل مع المخاطر.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالي للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية قي 12.5، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول

---

[1] أحمد شعبان محمد على ،انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، الدار الجامعية ، 2007 ، ص ص 253،254 .

[2] سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع و تحديات– ديسمبر 2004 ،جامعة الشلف ، ص ص 291 ،292 .

المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية تختلف من بنك لأخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة.

تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي :

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة ١ + شريحة ٢ + شريحة ٣)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية x 12.5}}$$

وبناءا على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فان الاتفاق الجديد المقترح (بازلII) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى النتائج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر وهي :

- النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان؛
- نموذج التصنيف الداخلي (I R B)[1]؛
- نموذج I R B المتقدم أو المنهج القائم على النماذج .

كما نذكر في الأخير بأنه بالرغم من حرص الكثير من دول العالم على تطبيق مقررات لجنة بازل (لكونها معايير مصادق عليها دوليا)، إلا أن هذه اللجنة لا تملك صلاحيات قانونية(طابع استشاري فني)، و كانت الدول الأعضاء في اللجنة، وبالتالي فان الأمر يتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في الدول للتوصيات الصادرة عن تلك اللجنة.

تجدر الإشارة إلى أن يحضر إلى اتفاقيات بازل 4 و ذلك استجابة للتحولات في المالية العالمية من ظهور مشتقات مالية جديدة و المالية الافتراضية، للتقليل من المخاطر.

3-لجنة بازل الثالثة:

إن انهيار بنك « ليمان براذر » الأمريكي في 15 سبتمبر 2008 كان الشرارة الأولى لظهور أزمة مالية مصرفية عالمية،كشفت عن مدى هشاشة النظام المصرفي الأمريكي وكذا عن الانحراف المفرط في توريق الرهونات العقارية .

أسباب ظهور لجنة بازل 3

[1] IRB :intemal rating board

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 اجتمع القائمين على لجنة بازل للرقابة المصرفية لإعداد قواعد . جديدة لتنتشل النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل 3.و اهم ما جاءت به هو رفع نسبة الملاءة الى 10.5%

دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل وهي نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل و خارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق

وتحسب الرافعة المالية كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \geq 3\%$$

ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين لسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل، وتحسب كمايلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال30يوم}} \geq 100\%$$

ثانيا: طريقة إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل

باعتبار ما يواجه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 فريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م في مادته رقم 44، وخولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطة نقدية "والأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات

المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة.[1] ونشير إلى أن هذه اللجنة لها طبيعة قانونية حددت في المادة 143[2]

1- نسب الملاءة:

1-1-نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك :

تعرف **نسبة كوك** :وهي نسبة العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة، وقد شرع في تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 1992 م، وهذا حسب المادة رقم 02 من النظام 91- 09 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، تحدد النسبة 8 % حسب العلاقة التالية[3] :

$$\textbf{نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)} = \frac{\text{صافي الأموال الدائمة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\%$$

ونظرا للطابع الذي تكتسبه جل البنوك الجزائرية، فقد تم وضع مراحل للوصول إلى هذه النسبة القانونية، وجاء هذا حسب المادة الثالثة من الأمر 94/74 الصادر بتاريخ 94/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية. [4]

4% ابتداء من نهاية جوان 1995 م.

5% ابتداء من نهاية ديسمبر 1996 م.

6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997 م.

7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998 م.

8 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1999 م.

---

[1] المادة 44 من قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ،المعدل والمتمم الأمر رقم 03 -11 المؤرخ في 26 أوت 2003

[2] المادة 143 من قانون النقد والقرض "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المحالفات المثبتة "

[3] Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.

[4] Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.

1-2- نسبة توزيع المخاطر:

وقد حددت النسبة من المخاطر التي يتعرض لها في المادة 02 من التعليمة رقم 94/ 74 .[1]

نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الخاصة الصافية للبنك، ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها وفق مواعيد الرزنامة التالية :

40% ابتدءا من 01 جانفي 1992 م.

30% ابتدءا من 01 جانفي 1993م.

25% ابتدءا من 01 جانفي 1995م.

2-نسبة الأموال الخاصة:

الأموال الخاصة لا تعتبر في حد ذاتها تسيير لكن انسجامها ضروري لأنها تساهم في مختلف النسب القانونية، فهي آخر ملاذ عند حدوث صدمات لا يمكن استعابها عن طريق الإرباح العادية والمؤونات.

2-1- الأموال الخاصة الأساسية :

حسب المادة 05 من التعليمة رقم 94 -74 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:[2]

- رأس المال الاجتماعي.
- احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم.
- النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة.
- مؤونات المخاطر البنكية العامة.
- الإرباح المحددة عند تواريخ وسبطية.

الأموال الخاصة التكميلية:

حسب المادة 06 من التعليمة رقم 94 – 74 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية:[3]

- احتياطات وفروق إعادة الخصم.

---

[1] Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=02

[2] Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=05

[3] Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=06

- ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة.
- السندات والديون ذات فترة استرداد أكثر من 5 سنوات.

العناصر المحذوفة:

- الحصة الغير محررة من الرأي المال الاجتماعي.
- الأسهم الخاصة الممتلكة مباشرة آو بصفة غير مباشرة.
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة.
- الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس.
- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.

2-2- تصنيف الحقوق والالتزامات حسب درجة الخطر :

يمكن توضيح تصنيف الحقوق والالتزامات حسب درجة الخطر وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم08 : تصنيف الديون والمؤونات

	التغطية	الوضعية المالية	تسيير و نشاط المستخدمين	حجم القرض/ قدرة التسديد	معدل المؤونة على رأس المال	معدل المؤونة على الهوامش غير مدفوعة	الإنقاص من الضمانات	نوع المؤونة
ديون جارية	مضمونة	متوازنة	متوازنة	متوافق	1% إلى 3% كل سنة	لا	لا	في الخصوم من صنف..... الاحتياط
ذات مشكل كبير (ديون مشكوك)	* مضمون إلى حد ما. * تأخير في التسديد بين 3 و6 أشهر.	في تراجع	يوجد صعوبات	قريب للتوافق.	%30	%30	نعم	إنقاص في الأصول
خطرة جدا (ديون مشكوك)	* غير أكيد. * تأخير في التسديد بين 6 و 12 شهر.	غير متوازنة	احتمال حدوث خسائر	غير متوافق	%50	%100	نعم	إنقاص في الأصول
معدومة (ديون مشكوك)	* خسارة.	اختلال و في طريق التصفية	تسجيل خسائر	عدم القدرة على التسديد	%100	%100	نعم	إنقاص في الأصول

	* تأخير أكثر من 12 شهر.							

المصدر :آسيا قاسيمي، حمزة فيلالي ،المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 12-13 ديسمبر 2011

يظهر من خلال الجدول السابق انه قد أصدر مجلس النقد و القرض معايير تنظيمية متعلقة بتصنيف الحقوق و مؤوناتها، بالإضافة أخذ بعين الاعتبار خطر الخسارة الناتج عن تأخر في التسديد أو إفلاس المدين، و لهذا السبب لابد من إعداد المؤونات تبعا لتصنيف الحقوق و التي يعتمد تصنيفها على قدرة الزبون على التسديد عند الاستحقاق.

بادرت الجزائر بعديد من الإصلاحات الاقتصادية من ضمنها إصلاح المنظومة المصرفية في مجال الرقابة، فالهدف الرئيسي من هذا الإصلاح لا يتوقف عند اختبار مدى مسايرة المعايير العالمية الحديثة في مجال التسيير والرقابة المصرفية، بل يتعداه إلا ماهو أهم وهو التطبيق الفعلي.

أسئلة الدرس:

1-أذكر اهم محاور مقررات بازل الأولى و ما هي نقائصها التي عالجتها مقررات بازل الثانية.و هل التزمت البنوك الجزائرية بكل ما جاء فيها.

2-ما هي معايير التسيير التي و ضعها بنك الجزائر بالنسبة للبنوك؟

الدرس السادس :إدارة الأصول و الخصوم

ان المنافسة الحادة للأعمال المصرفية في مجال الأصول والإلتزامات، وما تصاحب ذلك من تقلبات متزايدة في أسعار الفائدة المحلية وكذلك لأي أسعار صرف العملات الأجنبية قد عرضت جميعها البنوك للضغوط وأجبرتها للإبقاء للحفاظ على توازن جيد بين مختلف الأنشطة والربحية وإمكانية التطبيق والبقاء على المدى الطويل لأن أي إدارة غير عقلانية للأصول والإلتزامات يمكن أن تعرض مكاسب وسمعة البنوك لمخاطر جسيمة. ولتفادي ذلك، اصبح من الضروري ادراج إدارة الأصول و الخصوم في البنوك.

تعتبر إدارة الأصول والخصوم مجموعة فرعية من إدارة المخاطر تركز على الإدارة الكمية لمخاطر الفائدة والسيولة على المستوى الكلي (**GLOBALE**) وتشمل المجالات الدراسية المتمثلة في :[1]

- قياس ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة :وضع أهداف العوائد وحجم العمليات،وضع حدود لمخاطر أسعار الفائدة.
- تمويل والتحكم في قيود الميزانية :قيود السيولة، سياسة القروض ،نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- برنامج احترازي لكل من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

من الملاحظ في مجال صناعة البنوك وجود علاقة وثيقة بين مصادر الأموال(الخصوم) واستخداماتها(الأصول). تعدد المخاطر تفرض على البنوك قياسها، متابعتها و مراقبتها.

أولا:مفهوم و أهداف إدارة الأصول و الخصوم

1- مفهوم إدارة الأصول و الخصوم:

[1] Ramzi Bouguerra, La gestion Actif Passif, Institut de financement du développement du Maghreb Arabe, Tunisie,2013, p05

تسيير الأصول/الخصوم هي طريقة إجمالية و منسقة تسمح للبنوك بتسيير مكونات و توافق مجموع أصولها و خصومها و خارج ميزانيتها. تضم مجموع التقنيات و أدوات التسيير التي تسمح بقياس و مراقبة الأخطار المالية.

حيث يمكن تعريف إدارة الخصوم على أنّها " إستراتيجية تهدف إلى تحقيق زيادة في موارد البنك المالية، تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض. ولما كانت قدرة البنوك على زيادة الودائع– **بمفهومها التقليدي**– **محدودة، فإن** النجاح في إدارة الخصوم الآن يصبح رهينة بالقدرة على تنمية مصادر بديلة للأموال. ومما يؤدي للفت النظر هو كون البنوك قد تسابقت في الاعتماد على تلك المصادر– **غير التقليدية** – **لتدعيم مواردها** المالية".

و يرى البعض ان تسيير الخصوم أصبحت اهم و اصعب من تسيير الأصول ذلك ان الأولوية الأولى تقع عليها مسؤولية توفير المزيد من الموارد المالية و العمل على تسيير هذه الموارد بكفاءة للمحافظة على المركز التنافسي للبنك للاستمرار في ممارسة نشاطه.

ظهرت إدارة الأصول و الخصوم في الولايات المتحدة في بداية الثمانينات و اتسع نطاقها في بلدان أوروبا في التسعينات، تطبق حاليا في جميع المنشآت المالية،البنوك وشركات التامين و شركات تسير رؤوس الأموال...

2–أهداف وظيفة إدارة الأصول و الخصوم:[1]

- تحقيق أقصى عائد ممكن
- ضمان تلبية حاجة البنك للسيولة.
- تجنب التعرض لمخاطر الإفلاس.
- عدم التضحية بالعلاقة الوثيقة مع كبار المودعين.
- ضمان توازن الخزينة في التاريخ الجاري و التاريخ المستقبلي
- تحديد سياسة تمويل مستقبلية تبعا لدرجة نفور الخطر

بالنسبة للإدارة هذا يترجم ب:

[1] Ramzi Bouguerra, La gestion Actif, Passif, id, p7.

- تحسين النتيجة المحاسبية (هدف قصير الأجل)
- حماية الثروة : الاحتياطات ذات قيمة عالية (قصير و طويل الأجل).
- رفع قيمة الأموال الخاصة (قصير و طويل الأجل).

ثانيا:ادارة الموجودات

تنتهج المصارف التجارية عدة مداخل أو اساليب تعتقد انها ملائمة لإدارة موجوداتها بما يضمن لها تحقيق الربحية المستهدفة ، وتقليل المخاطر التي غالبا ما ترافق العملية الإستثمارية ، ويتطلب من المصرف اتخاذ عدة قرارات استثمارية لكي تكون ادارته للأصول فاعلة ومؤثرة ، أي عدم حصول تعارض بين السيولة والربحية وفيما يأتي أهم المداخل أو الاساليب التي يمكن للمصرف اتباعها في ادارة موجوداته .

1- مدخل تجميع الأموال:

يعتمد هذا المدخل على قيام المصرف التجاري بتجميع الاموال من مختلف المصادر (الودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير ، والودائع لأجل ، ورأس المال المدفوع ، والاحتياطيات ، والارباح المحتجزة ، والقروض المختلفة وخاصة طويلة الأجل ...) في وعاء واحد و القيام بخلطها بحيث لا يستطيع التمييز بينها، ثم استعمال ما في هذا الوعاء في مختلف أنشطة البنك بالمقدار و الكيف الذي يحقق أهدافه[1].

ولكي يحقق هذا المدخل أو الاسلوب اهدافه المطلوبة ، فانه يتطلب من المصرف ان يكون ملما الماما كاملا بالقيود الموضوعة عليه مثل قيود السيولة العامة ، والاحتياطيات القانونية والارباح المستهدفة ، وتوظيف المصارف هذه الاموال حسب اسبقيات تختارها وفق معايير محددة بما يجنبها مشكلة السيولة والربحية ، والشكل (2) يوضح آلية هذا المدخل.

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عما، الأردن، 2000، ص270.

الشكل رقم 02: آلية مدخل تجميع الاموال

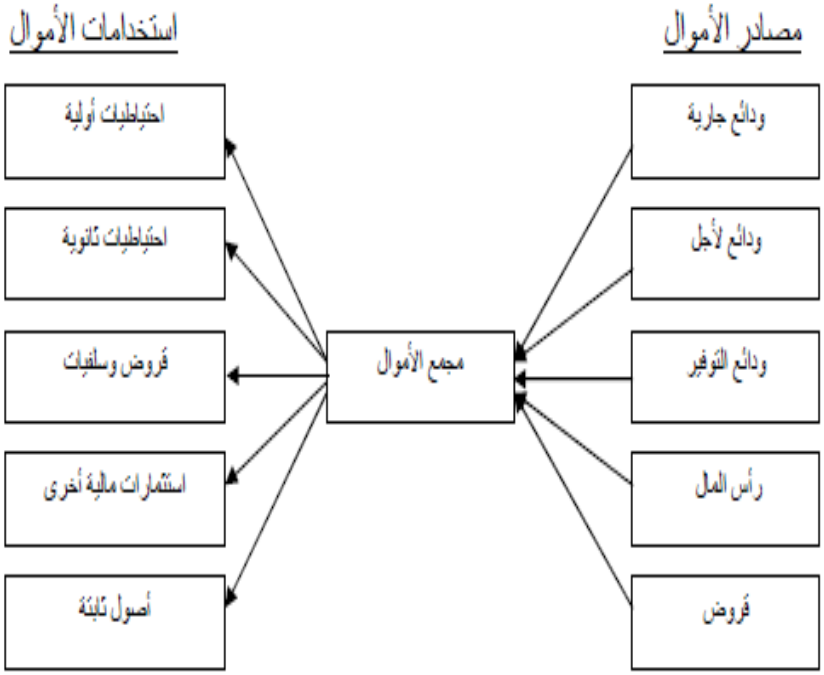

المصدر: عبد الغفار حنفي، إدارةالمصارف،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص401

ويمكن استعراض آلية توظيف المصرف لأمواله وفق مدخل تجميع الاموال وكما يأتي :

1-1- الأرصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية)

وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكسب فيها أي عائد ، وتتألف هذه الموجودات السائلة من (النقد في الصندوق ، وارصدة لدى البنك المركزي ، وارصدة لدى المصارف التجارية ، وارصدة سائلة اخرى ...) .

وان على المصرف التجاري قبل ان يفكر بأي استخدام آخر لأمواله النقدية ، ينبغي عليه ان يحتفظ بهذه الاحتياطيات النقدية الأولية وبمقدار كافي للوفاء بالمطاليب الآتية :

أ- مواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية وجزء من ودائع التوفير عند مطالبة المودعين بها وبدون إخطار سابق .

ب- مواجهة ما يتحقق على المصرف من إلتزامات أجنبية بسبب ما يتم شحنه من بضائع لحساب المستوردين المحليين ضمن إطار الاعتمادات المستندية .

جـ – المحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي وذلك لاجراء المقاصة (التسوية) للصكوك مع المصارف الأخرى .

ء- تطبيق قانون مراقبة المصارف وذلك بضرورة الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع المصرفية والواجب إيداعه لدى البنك المركزي .

و تحدد نسبة ما يخصص من الموارد على الاحتياطيات الاولية بالمعدل التالي[1]:

معدل التخصيص%= المعدل المتوسط للأصول النقدية/الودائع

أو = مجموع الأصول النقدية/مجموع الأصول

1-2- محفظة الحوالات المخصومة والأوراق المالية (الاحتياطات الثانوية)

وهي تلك الموجودات غير النقدية ولكنها تكون قريبة من الموجودات النقدية ، بمعنى إنه من الممكن تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر أو خسائر قليلة ، وهذه الاحتياطيات تمثل دعامة للاحتياطيات الأولية ومكملة لها ، رغم إنها تساهم في أرباح المصرف ، أي إن الغرض الأساسي من الاحتياطيات الثانوية هو (السيولة) والغرض الثاني هو (الربحية) ، وهذا يعني إنها موجودات قريبة للسيولة وتدر أرباحا .

وتستخدم الاحتياطيات الثانوية للوفاء بمطلبين أساسيين هما :

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان،مرجع سابق، ص 272.

أ- لمواجهة السحوبات المحتملة ، أي تلك التي يمكن التنبؤ بها تقريبا ، كازدياد السحب خلال فترات معينة من السنة كما هو الحال في المواسم الزراعية والأعياد وغيرها .

ب- لمواجهة السحوبات الاستثنائية أو البعيدة الاحتمال ، كانتشار الخوف لدى المودعين وتكدسهم أمام المصارف لسحب ودائعهم خوفا من إفلاس المصارف مثلا .

1-3- القروض والسلف :

تأتي القروض والسلف في المرتبة الثالثة في تخصيص أموال المصرف ، فبعد أن يتخذ المصرف الاستعدادات اللازمة من احتياطيات أولية واحتياطيات ثانوية للوفاء بالتزاماته المالية ، فإن عليه أن يتوجه لتلبية طلبات زبائنه من القروض والسلف ، والتي تمثل في كثير من الأحيان الجزء الأكبر من أصول المصرف ، وبالتالي فهي تمثل المصدر الرئيسي لأرباحه من ناحية ، ومصدرا لأغلب خسائره التي قد يتعرض لها نتيجة لعدم السداد من ناحية أخرى .

1-4- الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة :

قد تتوفر لدى المصرف التجاري أموال فائضة بعد الانتهاء من اشباع مجالات التخصيص في البنود السابقة ، وهنا توجه هذه الأموال نحو الاستثمارات طويلة الأجل كالقروض والأوراق المالية طويلة الأجل والاستثمار في العقارات والآلات وغيرها من الموجودات الثابتة .

وعلى الرغم مما يتميز به مدخل تجميع الأموال من سهولة في التطبيق والاستخدام ، وإنه لا يحتاج إلى كوادر مصرفية متخصصة كبيرة ، إلا إنه يغلب عليه بأنه يتجاهل مصدر الأموال مما يؤدي إلى اختلاطها وعدم تمييزها ، وإنه لا يحقق الترابط بين متطلبات السيولة وفقا لكل نوع من الودائع .

إضافة إلى إنه لا يحدد هذه المتطلبات إلا كنسب إجمالية من الودائع والتي قد تختلف أهميتها حسب نوع المصدر .

وقد يترتب على ذلك زيادة في حجم السيولة بشكل أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما يؤثر على ربحية المصرف .

2-مدخل تخصيص الأموال حسب مصادرها :[1]

على ضوء الانتقادات التي وجهت إلى مدخل تجميع الأموال ظهر مدخل تخصيص الأموال حسب مصادرها ، والذي يعتمد على حقيقة مفادها إن السيولة التي يحتاجها المصرف ترتبط بمصادر الأموال ، مثلا إن الودائع تحت الطلب ذات سيولة عالية ، لأنها تطلب باستمرار متى شاء المودع استرجاعها ، وعليه فإن المصرف يتحسب لهذه الحالة وهو يحتاج استنادا إلى ذلك إلى احتياطيات عالية وأكبر ما تحتاجه الودائع ذات السيولة الأقل (ودائع التوفير والودائع لأجل مثلا) . كما إن حركة حسابات الودائع تحت الطلب أكبر مقارنة بالودائع الأخرى .

ولهذا فإن الجزء الأكبر من كل دينار يودع كوديعة تحت الطلب يوجه إلى الاحتياطيات الأولية والثانوية وجزء صغير يوجه إلى الاستثمار في القروض قصيرة الأجل . وتخصص ودائع التوفير والودائع لأجل إلى الاحتياطيات الأولية والثانوية وإلى القروض والسلف متوسطة وطويلة الأجل .

أما رأس المال المتملك فأنه يتطلب سيولة أقل ، لذلك يستخدم معظمه في تمويل الأصول الثابتة كالآلات ،والعقارات والقروض طويلة الأجل والأوراق المالية ذات السيولة المنخفضة ، والشكل يوضح هذا المدخل:

[1] سهام شاوش اخوان، تقييم كفاءة إدارة الأصول و الخصوم في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة، خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، 2017-2018،ص 46.

الشكل 03: آلية مدخل تخصيص الأموال حسب مصادرها

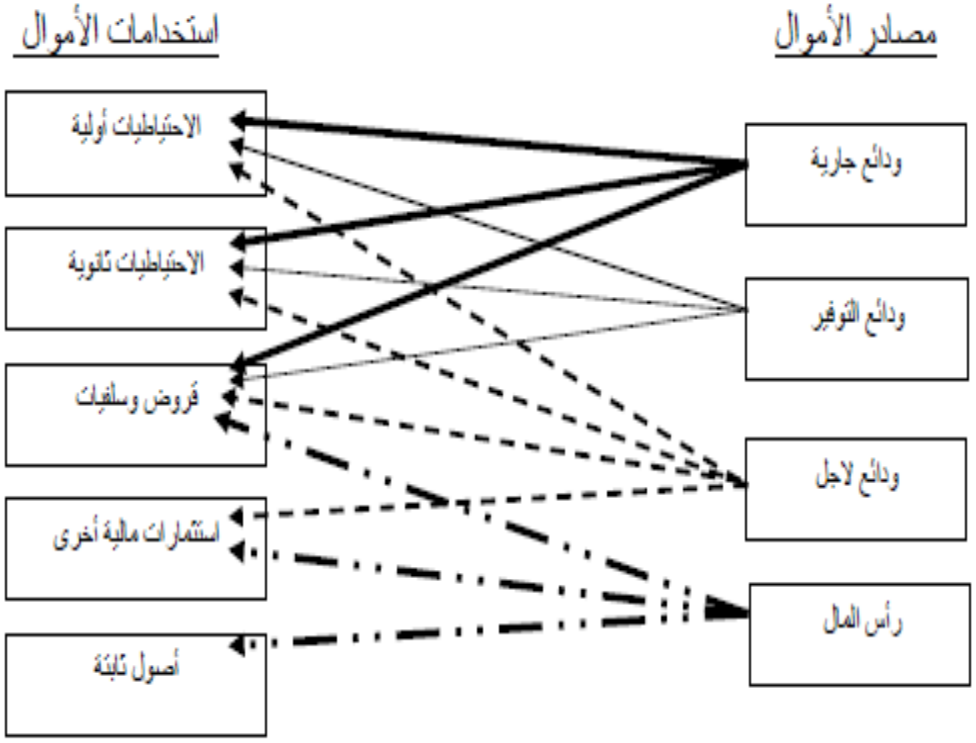

المصدر: عبد الغفار حنفي، إدارةالمصارف،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص404

أن هذا المدخل على الرغم مما يتصف به من مميزات من انه يقلل من الموجودات السائلة مقارنة بمدخل تجميع الاموال ، وذلك بتوجيه المزيد من الاموال إلى محفظتي القروض والاستثمارات مما يساهم في تحسين ربحية المصرف ، ويربط بين الاحتياطيات من السيولة والتوظيف وفقاً لنوع المصدر ، ألا انه يعاب عليه بانه يفترض أن مصادر الاموال مستقلة عن مجالات الاستخدام والتوظيف ، وانه يركز على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس المتطلبات من السيولة الحدية أي الاضافية .

3- مدخل بحوث العمليات :

هو مدخل علمي.تعرف بحوث العمليات بانها طريقة علمية تجهز الادارة بقرارات كمية حول المشاكل التي تجابهها. هذا المدخل لكمي تلجأ إليه إدارة البنوك كونه من الأساليب الحديثة للتخصيص الأمثل، و من النماذج الكمية: أسلوب البرمجة الخطية كطريقة لكيفية التعامل مع محفظة الاستثمارات.

ثالثا :النظريات التي درست الصعوبات في إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية

ظهرت عدة نظريات متتالية عملت على تفسير وجود السيولة في البنوك التجارية وضرورة المحافظة عليها و معرفة مصدر السيولة و من الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة، حيث من الملاحظ أن جميع المدارس في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة أصول وخصوم البنوك طبقا للظروف السائدة في البيئة البنكية مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقا لقناعة لديهم أو لظروف خاصة بالمؤسسة نفسها و تتلخص في مايلي:[1]

1-نظرية القروض التجارية: مضمون هذه النظرية أن نشاط و أداء البنك ينحصر على اقتناء أدوات الاستثمار قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة، و يتم التعامل بهذه الأدوات في المعاملات التجارية ، فمن أمثلة ذلك الأوراق التجارية: الكمبيالات، السند الأذني و بذلك لا تهدف النظرية و لا تحبذ التعامل بالأوراق المالية بهدف المضاربة أو تمويل أنشطة طويلة الأجل.

و تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك تتحقق تلقائيا من التصفية لأصوله و يطلق على النظرية اسم نظرية الأصول ذات التصفية التلقائية، فالهدف الأساسي لهذه النظرية هو المحافظة على سيولة البنك التجاري و التوافق بين متطلبات السيولة و متطلبات الربحية مع ضرورة استرجاع القروض الممنوحة بنجاح.

لكنها لم تعد مطبقة بشكل أساسي نتيجة الانتقادات و حدوث تطور في الأسواق المالية و التطور التكنولوجي، و تطورت لتظهر نظرية أخرى يطلق عليها نظرية التبديل.

[1] سهام شاوش اخوان، تقييم كفاءة إدارة الأصول و الخصوم في البنوك التجارية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص47

2-نظرية التبديل (نقل الأصول): تقوم على إمكانية البنك التجاري المحافظة على السيولة لديه من خلال ما يعرف بالتبديل أو الاحتفاظ بأصول يمكن بيعها (نقل الأصول) فهذه النظرية مكملة للنظرية السابقة، حيث تهتم باحتفاظ البنك ليس فقط بأدوات قصيرة الاجل بل بإمكانها الاحتفاظ بالأوراق المالية في محفظتها خاصة بعدما تطورت الأسواق المالية، فنتيجة لذلك توسع الإقراض طويل الأجل.

3-نظرية الدخل المتوقع: تعتمد على الدخل المتوقع للمقترضين فالبنوك تتجه نحو القروض، كلما كان الدخل المتوقع للعملاء الطالبين للائتمان مرتفع، و تتميز مشروعاتها بأرباح عالية، و هي بذلك لا تشجع نظرية القروض التجارية المعتمدة على القروض قصيرة الأجل، و إنما تمتد عملياتها في مجالات القروض طويلة الأجل ، و بذلك تدعم الاستثمار في الاوراق المالية.

4-نظرية إدارة الخصوم:تطور مفهوم و استمرارية السيولة في هذه النظريات السابقة ركزت اهتمامها على توفير السيولة من خلال أصول البنك، فالنظرية تخلص إلى أن البنك لا يعتمد في نشاطه على أصوله فقط و لكنها ترى في نفس الوقت، أن السيولة تعتمد على هيكل الخصوم المتوافرة لديه، فباستطاعة البنك التجاري المحافظة على سيولته بشراء الأموال التي يحتاجها السوق النقدية أي الاقتراض من البنوك الأخرى لمواجهة احتياجاته للإقراض، و لمواجهة طلبات المودعين، و في كل الاحوال تقترض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة الذي تدفعه لأصحاب الودائع.

5-نموذج الكمبيوتر: تمثل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية و قائمة الدخل مع مرور الوقت وفق معادلات، و تتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بما يلي:

- يمكن التنبؤ بواسطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية و كيفية مواجهتها.
- البرنامج مرن ، يضع حلا لكل مشكلة على حدى، و ليس حلا دائما لجميع المشكلات.

تتطلب الطريقة العملية لحل المشكلة في إدارة الأصول القيام بالآتي:تحديد الهدف من إدارة الأصول وهو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة.

تحديد المتغيرات التي تؤثر في القرارات التي سيتم اتخاذها، و أهمها أسعار الفوائد، ومعدلات الضرائب و الصرف.

التعرف على المحددات التي قد يفرضها البنك على نفسه مثل كيفية توزيع أصوله و تلك المفروضة عليه مثل الاحتياطيات القانونية و السيولة.

رابعا:خطوات و مهام عملية إدارة الأصول و الخصوم

نظرا للصعوبات التي لاقت البنوك عند استعمال الطرق التقليدية لإدارة الأصول و الخصوم في البنك ، أصبحت تولي اهتماما بهذه المهمة حيث أنشأت لجنة إدارة الأصول و الخصوم التي تهتم بمختلف المهام التي تولي اهتمام بالتوفيق الأمثل بين نسبتي السيولة و الربحية.

1-خطوات إدارة الأصول و الخصوم:[1]

إدارة الأصول و الخصوم هي عملية شاملة تتمثل في :التعريف بالمخاطر ، قياس مدى تعرض البنك لها و تسييرها مع تسهيل الخروج من الخطر بصفة صريحة و محسوبة هذا يعني :

التعريف الكمي للتوازنات الكبرى تبعا لقيود: التمويل، القواعدالاحترازية، حدود الخطر، لهدف تحسين الاداء.

2-مهام وظيفة ادارة الأصول و الخصوم: إدارة الأصول و الخصوم هي جزأ لا يتجزأ من عملية الإدارة المالية لأي بنك تجاري، تتمثل في إدارة عناصر ميزانية البنك بما يغطي جميع مخاطر السوق منها :

تسيير خطر السيولة

- تسيير المعدلات التنظيمية: معدل السيولة، مؤشر الموارد المتداولة.
- الإبقاء على معايير التسيير و السيولة.
- الإبقاء على مخطط التمويل.

[1] Ramzi Bouguerra, La gestion Actif, Passif, ibid, p7

- القيام بعمليات التمويل متوسط و طويل الاجل.
- وضع تحت المراقبة الأصول حسب سيولتها.

تسيير خطر المعدل

- تحديد الأصول و الخصوم بخطر المعدل.
- تحديد فترة الميزانية من اجل انتاج ميزانية بتاريخ خطر المعدل.
- تغطية التعرض لاخطار المعدل بادوات الأسواق المناسبة.

تسيير خطر الصرف:

- تحديد أصول و خصوم الميزانية بخطر الصرف.
- تغطية الخطر بادوات الصرف (صرف لاجل اختيارات الصرف..) .
- تغطية ارتفاع النتيجة بالعملة الصعبة لفرع اجنبي.

تسيير المعدلات المقننة:

- متابعة مؤشرات الملاءة.
- تسيير التخصيصات تبعا لتوزيع الأموال الخاصة.
- تحديد سياسة لتوزيع الأموال الخاصة.
- تخصيص الأموال الخاصة لمختلف النشاطات.

قياس مردودية الأموال الخاصة.

حاليا البنوك تولي أهمية لوظيفة إدارة الأصول و الخصوم لأنها تسمح بمعالجة نقاط الضعف في ميزانيتها من خلال اظهار :

- تحولات الموارد قصيرة الأجل المستخدمة في الأجل الطويل.
- فجوات السيولة و المعدلات.
- إمكانية تغطية هذه الفجوات.
- الحدود المقبولة في تحولات الهوامش.

من اجل تخفيض المخاطر يمكن للبنوك تنويع الموارد :

- من حيث المدة، العملاء، و المنطقة الجغرافية.
- و تحويل الديون الى أوراق مالية.

أسئلة الدرس:

1–كيف تتم إدارة الأصول؟

2–ما هي نظرية نقل الأصول.

3–ما هي مهام ادارة الاصول و الخصوم.

4–في رأيك ما هي مخاطر نظرية إدارة الخصوم.

الدرس السابع:الاستراتيجية البنكية:

يستعمل مفهوم الاستراتيجية في عدة مجالات و يرتبط بالأهداف طويلة الأجل و البيئة و الموقع التنافسي. لذا كان للاستراتيجية عدة تعاريف، و لعل من أوضحها و أشملها التعريف التالي:هو أن الاستراتيجية تتعلق أساسا بتحديد الأهداف طويلة الأجل للمؤسسة و اتخاذ كل التدابير و الإجراءات الكفيلة بتحقيقها مع مراعاة خصوصيات البيئة التي تتواجد بها المؤسسة. و تتمثل أهدافها في مواكبة تغيرات البيئة، البحث عن التنافسية و النمو.

أولا:الإستراتيجيات البنكية المرتبطة بالموارد المالية:[1]

إن السياسات الإستراتيجية التي يعتمد عليها البنك تتمثل في مجال جلب الودائع وتقييم القروض والإستثمار في الأوراق المالية ، بالإضافة إليها نجد إستراتيجية أخرى هي إستراتيجية تنمية الموارد المالية، وهذه الإستراتيجية لا تعتمد على الأهداف التي يحققها البنك ؛ وسوف نتعرض إلى كل هذه الإستراتيجيات والسياسات:

1-إستراتيجية تنمية الموارد المالية:

ينبغي على إدارة البنك أن تقوم بتقسيم سليم للإستراتيجيات المتاحة لتنمية الموارد المالية وأن تختار من بينها ما يتلاءم مع الظروف التي تمر بها وفي هذا المجال توجد العديد من الإستراتيجيات نجد من أهمها:

1-1-استراتيجية زيادة الودائع الأولية: حيث يقصد بالودائع الأولية أو الأصلية تلك الودائع التي حصل عليها البنك من العملاء إما نقدا أو شيكات ، ويمكن اختيار تلك الودائع عن طريق أداتين أساسيتين هما المنافسة السعرية ، من جذب الودائع من داخل البلد أي الودائع المحلية وأيضا جذب الودائع من الخارج أي ودائع أجنبية.

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية:توزيع منشاة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص63.

1-2-**إستراتيجية خلق الودائع:** تتم إستراتيجية خلق الودائع من خلال عملية الإقتراض والتي يقصد بها الودائع المشتقة والتي تتمثل في الفوائد التي يأخذها البنك من خلال إقراضه الأموال إلى الجمهور.

1-3-**استراتيجية زيادة رأس المال:** يقصد برأس المال في هذا الصدد قيمة الأسهم العادية مضافا إليها الإحتياطات التي تمثل الأرباح في أعوام سابقة وتتم هذه الإستراتيجية عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة ، حيث يتمكن البنك من بيع هذه الأسهم المصدرة بقيمة تفوق قيمتها الإسمية .

1-4-إستراتيجية إحتجاز الأرباح: نجد أن إستراتيجية إحتجاز الأرباح هي عكس إستراتيجية زيادة رأس المال لأنه يترتب على هذه الإستراتيجية أي إحتجاز الأرباح إرتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية.

1-4-إستراتيجية الحصول على قروض: حيث نجد بأن هذه الإستراتيجية تعد من أهم الإستراتيجيات من أجل الحصول على الموارد المالية لأنها تعد الأسهل والآمن في الحصول على الودائع.

1-5-إستراتيجية تخفيض الإحتياطي القانوني: حيث نجد أن هذه الإستراتيجية تخرج عن سيطرة البنك لأنه لا يستطيع التحكم فيها، لأن ما تنص عليه تشريعات أي بلد على ضرورة إحتفاظ البنوك بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني ،ولكن في بعض الأحيان قد تزيد أو تقل هذه النسبة لأنها ليست ثابتة ، وفي هذه الحالة يستطيع البنك أن يحتفظ بنسبة من هذا الإحتياطي كودائع لديه من خلال هذا التخفيض.

1-6-السياسة الإقراضية: تعتبر القروض من أهم أوجه إستثمار الموارد المالية ، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما تمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ،لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة بهذا النوع من الأصول ، ويتم ذلك بوضع سياسة إستراتيجية للإقراض ملائمة ، التي تضمن سلامة إدارتها، وتتعلق هذه السياسة بمسائل هامة مثل :حجم الأموال المتاحة للإقراض، تشكيلة القروض

2- سياسة الإستثمار في الأوراق المالية:

تستخدم موارد البنك إما في الإقراض أو في الإستثمار وما يهمنا هنا هو التوظيف الإستثماري ، ونجد أن الإستثمار له أهمية سواء للبنك أو المساهمين أو عند المجتمع ككل.

ثانيا :إستراتيجيات تطوير الخدمة المصرفية[1]:

إن عملية تطوير الخدمات المصرفية الجديدة يجب أن تقوم على تحليل تام للسوق، وبالذات الخدمة نفسها، وعموما فإن هناك أربع إستراتيجيات يمكن للمصرف تبنيها لتطوير خدماته وهي :

1-**إستراتيجية تنمية وتطوير السوق:** لهذه الإستراتيجية يقوم المصرف بتطوير برنامج جديد للإيداع والإقراض يمكن من خلاله إشباع حاجات مالية وإئتمانية لدى قطاعات جديدة مختلفة من العملاء ؛ وتشمل هذه الإستراتيجية :

-قيام المصرف بتدعيم شبكة توزيعه لخدماته لتمتد إلى مناطق جغرافية جديدة .

-قيام المصرف بزيادة جاذبية خدماته لفئات جديدة من العملاء.

-البحث عن نوعيات جديدة من العملاء بخلاف العملاء الحاليين.

2-إستراتيجية إختراق السوق: وتنطوي على قيام المصرف بمحاولة زيادة حجم تعامله من خدماته الحالية في سوقه الحالية ، وذلك من خلال بذل جهود تسويقية مكثفة وموجهة ، ويتم عن طريق:

-تشجيع العملاء الحاليين للمصرف على زيادة معدلات إستخدامهم لخدمات المصرف الحالية.

-محاولة جذب واستقطاب عملاء المصارف الأخرى المنافسة لشراء خدمات المصرف.

-محاولة جذب فئات جديدة من العملاء المرتقبين من الذين يصفون بنفس خصائص العملاء الحاليين للمصرف.

[1] حمزة محمود الزبيدي، ادارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، الأردن ص 270.

3-إستراتيجية تطوير الخدمات الجديدة وتحسين الخدمات الحالية : ويتم ذلك عن طريق :

-قيام المصرف بتطوير خدمات مصرفية جديدة أو تحسين خدماته الحالية لزيادة حجم تعامله فـي السوق، بحيث تحظى هذه الخدمات بقبول ورضى أكثر من الخدمات الحالية.

تعديل الخدمات الحالية لتصبح أكثر ملائمة لحاجات العملاء من قطاعات معينة في السوق الحالية.

-إكتشاف إستخدامات جديدة للخدمات المصرفية الحالية ، ولا بد أن ترتكز هذه الإستراتيجية على الإدراك الواعي لإدارة المصرف بوجود الإمكانات التي تمكن من تقديم خدمات مصرفية أفضل ومحاولة زيادة عدد فروع المصرف وتعزيز نظام توزيع الخدمات الحالية.

4-استراتيجية التنويع: ويتم ذلك من خلال تطوير خدمات مصرفية جديدة وتوسيع خطوط الخدمة الموجودة ، ولا بد من مراعاة أن تكون الخدمات المطورة خارجة عن نطاق الخدمات المألوفة ولكنها تكملها.

ثالثا:الاستراتيجيات التنافسية الحديثة في البنوك التجارية[1]

تسعى البنوك في غالب الاحيان إلى زيادة قدرتها التنافسية من خلال اتباع استراتيجيات معينة و أنواع الاستراتيجيات المتبعة يكون حسب عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية و الخارجية للبنك ، حيث يمكن أن نجد ضمن الاستراتيجيات المصرفية الاستراتيجية الدفاعية ، الهجومية و غيرها. و على العموم التغيرات التي يشهدها العصر و العالم دفع البنوك إلى اتباع عدة استراتيجيات للمنافسة للاستجابة لهذه التغيرات.تتمثل في:

1-الإتجاه نحو الاندماج البنكي:

[1] محاط هناء، بوقزوح حسناء، دور استراتيجية التنويع في لبنوك التجارية كخيار لمنافسة البنوك الاسلامية، دراسة حالة تجارب دولية في فتح النوافذ الاسلامية، مذكرة ماستر، في علوم التسيير، 38-40

يعرف الاندماج البنكي من الناحية الاقتصادية على أنه : تلك العملية الماليةالتي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو بنكية أخرى، بحيث يتخلى البنك على استقلاليته و يدخل في البنك الدامج، و يصبح بنكا واحدا ، يتخذ البنك الجديد اسما جديدا عادة ما يكون اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتضاف أصول و خصوم البنك المدمج إلى أصول و خصوم البنك الدامج. حيث يقوم الاندماج البنكي على أربعة عناصر أساسية هي:

- وجود بنكين أو أكثر قبل الاندماج.
- اتفاقية اندماج تربط بين البنوك المعنية.
- وضع كافة الشركاء لحصصهم في هذه البنوك في مجموع مشترك لتكوين رأس مال موحد.
- فناء الشخصية المعنوية للبنوك المدمجة.

كما أن الاندماج البنكي كاستراتيجية يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- الحصول على مزيد من الثقة و الأمان لدى العملاء و المتعاملين.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد، تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الاستثمار.
- إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، والتي تسمح للكيان البنكي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجا.

من بين النتائج التي تسفر عنها استراتيجية الاندماج البنكي ما يلي:

الاندماج البنكي و خاصة بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنلوجي في عمليات البنك، و استقطاب أفضل الكفاءات و زيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية و غيرها.

التوسع في فتح أسواق و خلق مصادر جديدة للإيرادات و تهيئة الظروف لتنويع الخدمات البنكية، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق البنكية، و دعم نشاطه و زيادة حجم الودائع وتنوع مصادره.

خفض التكلفة و زيادة القدرة التسويقية و كفاءة الخدمة البنكية.

2-التحول إلى بنوك شاملة:

ظهر مفهوم البنوك الشاملة نتيجة تضخم أعمال البنوك و دخولها في مجالات جديدة، مثل قيام البنك بفتح شركة تأمين أو ممارسة أعمال للاستثمار، و من هنا ظهر مفهوم البنوك الشاملة ليقوم بكل الوظائف التقليدية و الغير تقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم بكافة الأعمال و الوظائف لتلبي كل طلبات الزبائن و تحل جميع مشاكلهم، و قد تم تعريف البنوك الشاملة على أنها 'البنوك التي تقود بتقديم كل الخدمات البنكية التقليدية و الغير تقليدية بما فيها دور المنظم و تأسيس المؤسسات أو المشروعات ، و لا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل و المتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالي و الاقتصادي في المجتمع.

و هي بذلك تقوم بتطوير الوظائف التقليدية مثل اصدار السندات و التأمين ضد المخاطر، و التوسع في تقديم خدمات متطورة مثل خدمات الصراف الآلي و الأنشطة التمويلية المستحدثة.

3-استراتيجية التنويع :

تقوم على أساس تقديم البنك لمنتجات متنوعة في النقود بذاتها ، أي بمختلف أنواعا من أوراق مالية و سندات و غيرها من المعاملات. أو القام باستثمارات مختلفة في عدة مجالات ضمن معاملات البنك أو فتح فروع تقدم خدمات متنوعة، كفتح نوافذ إسلامية لا تتعامل بالربا من أجل منافسة البنوك الاسلامية.

تعتمد استراتيجية التنويع على دخول البنك في مجالات عديدة و قيامه بنشاطات لم يكن يمتهنها من قبل.

في إطار التنويع تتجه البنوك للاستجابة و التأقلم مع تغيرات المنظومة البنكية و مواكبة المستجدات عن طريق التجديد في منتجاتها، و ذلك بخلق منتجات عديدة أو خدمات جديدة أو استعمال تقنيات جديدة لخلق أحدث المننتجات بأقل تكاليف ممكنة.

تقوم استراتيجية التنويع في البنوك التجارية على أساس استقرار حركة الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار و تظهر من خلال:

تنويع مصادر التمويل: من خلال الاقتراض، إصدار الأصول المالية، تكوين شركات قابضة لتدعيم رأسمالها و توسيع مجال تعاملاتها.

تنويع الاستعمالات : بتنويع الفروض الممنوحة، عند دخولها في مجالات استثمار عديدة و الحصول على أوراق مالية لمؤسسات متعددة و انخفاض درجة ارتباطها ببعض لتحقيق أكبر درجة تنويع.

ممارسة أنشطة غير بنكية: تعمل على زيادة الارياح و العائد دون خطر نقص السيولة لذلك فهي تتجه إلى :القيام بأنشطة التأجير التمويلي،إصدار الأوراق المالية،إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح المتعاملين، المتاجرة في العملة.

فتح نوافذ و فروع إسلامية: أي فتح شبابيك تقوم بتقديم منتجات بنكية اسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الاسلامي على التمويل التجاري.

الدرس الثامن:ماهية مراقبة التسيير

ظهر نظم مراقبة التسيير باديء الأمر في المؤسسات الكبيرة ذات الطابع الصناعي، كأداة لتطوير الكفاءة الاقتصادية في المستوى الأول للإدارة، و تأمين التنسيق اللازم ما بين المستويات الإدارية المختلفة و معالجة مشكلة التفويض و كذا معالجة الإشكالات التي واجهت تطور المؤسسات من حيث الحجم و الأنشطة، حيث انتقل من استعمال المحاسبة العامة (المالية) التي تقوم بتزويد المسيرين بالمعلومات الخاصة بمردودية أنشطة الإنتاج و البيع، من خلال استخدام بعض النسب المالية البسيطة التي توضح الوضعية المالية للمؤسسة، إلى مرحلة تفويض السلطات أين أوجب على مختلف الأقسام الوصول إلى عتبة مردودية معينة في إطار تنافس داخلي إيجابي، ثم انتقل بعد ذلك إلى مرحلة استعمال الميزانيات التقديرية كأداة تخطيطية لعمل مختلف الأنشطة و الوظائف، و استخدام التقارير الخاصة بكل قسم كأداة لجمع المعلومات و تحليلها وعرضها على المهتمين بها ، و كمرحلة أخيرة تم تبني طريقة الإدارة بالأهداف، أين يتم اجراء تنسيق هرمي على أساس الأهداف و النتائج، كما تم أيضا تبني فكرة مراكز المسؤولية كأداة متميزة لإحداث التنسيق المطلوب بين الإدارة العليا و مسؤولي الأقسام المختلفة[1].

أولا:مفهوم و أهداف مراقبة التسيير:

1-تعريف مراقبة التسيير: هي مجموعة من الإجراءات ونظم المعلومات، التي تشكل في مجملها : دعما للقرار ، دعما للفعالية، دعما للانضباط والإنسجام. وذلك للسيطرة على أنشطة المنظمة، وضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية[2].

- لمفهوم مراقبة التسيير بعدين رئيسيين، يكمل كل منهما الآخر:

– بعد اقتصادي -تقني، يضمن للمسيرين الكفاءة والفعالية في جلب الموارد وتخصيصها.

[1] سامي هباش، مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،علوم التسيير و العلوم التجارية، 2017 ص 41

[2] الطيب سايـح،واقع أدوات مراقبة التسيير في البنوك العمومية الجزائرية.ـ دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين ومراقبين التسيير بالقرض الشعبي الجزائري، جامعة قسنطينة، ص02

- بعد استراتيجي- مناجيري، يهدف إلى التأثير على سلوكيات المورد البشري، وتوجيهها نحو بلوغ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

2-أهداف مراقبة التسيير: هي وظيفة ضرورية، تساهم بشكل كبير في مساعدة المسيرين على اتخاد القرار حيث نجدها تسعى إلى:

- تحليل الانحرافات : التي تكون ناتجة بين النشاط الحقيقي و النشاط المعياري و إبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، و ذلك يتم عن طريق الميزانيات التقديرية.

تحقيق الفعالية: و نعني بها تحقيق الأهداف التي وضعت مقارنة بالموارد المتاحة و من أجل تحسين الفعالية يتطلب تطوير ديناميكي لأنظمة المعلومات حتى نتمكن من جمع المعلومات في الوقت و الحجم المناسبين ،إضافة إلى ضرورة معرفة إيرادات و تكاليف المؤسسة.

- الوقوف على نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة لتصحيحها و استنتاج نقاط القوة للتركيز على تدعيمها.

تحقيق الفاعلية : يعتبر المبدأ الأساسي في النظرية النيوكلاسيكية من الاستعمال العقلاني و الرشيد لموارد المؤسسة ، ويتم تحقيق دلك عن طريق وضع ميزانيات تقديرية ثم مقارنة بين ما خطط له وما تم تحقيقه.

تحقيق الملاءمة : أي التأكد من أن الأهداف المسطرة تتماشى مع الوسائل المتاحة و ذلك بتبني استراتيجية مدروسة و تسيير أمثل للأفراد ، إذ أن بهذين العاملين يتمشى التسيير الفعال لوسائل الاستغلال و بالتالي تحقيق الأهداف بأقل تكاليف.

ثانيا:أدوات مراقبة التسيير

أدوات مراقبة التسيير عديدة و متنوعة حيث نذكر منها:

- نظم المعلومات
- المحاسبة العامة
- المحاسبة التحليلية
- الموازنات التقديرية (تسيير الميزانية)
- التحليل المالي
- لوحة القيادة

لكن لا يمكن تطبيقها كلها في البنوك، فالبنوك تتميز بطبيعة مختلفة على باقي المؤسسات الاخرى، سنتاول الأدوات المطبقة في البنوك كمايلي:[1]

1-الموازنة التقديرية: الموازنات التقديرية تعتبر من أهمم الأدوات المستعملة في مراقبة التسيير، خاصة على مستوى البنوك و تعرف على أنها مجموعة التقديرات للأنشطة و العمليات التي تتوقع الإدارة إنجازها خلال الفترة القادمة و في ضوء التنبؤ بالأحداث المحتملة في هذه الفترة.

عندما تأخذ الموازنة شكلها النهائي تبعث على المديرية العامة و مجلس الإدارة حتى يصادق عليها.

يتم التحضير بالبنوك موازنة الاستغلال وموازنة الاستثمار، الاولى تأخذ بالنواتج و التكاليف الخاصة بالنشاط، أما الثانية فتعتمد على النواتج و التكاليف الخاصة بتنمية النشاط.

موازنة الاستغلال للمؤسسات البنكية و المالية: تستوجب هذه الموازنة الأخذ بتكاليف و نواتج الاستغلال، و تتكون هذه الاخير من : المصاريف البنكية، تكاليف النشاط، مصاريف متنوعة، نفقات استثنائية.

[1] لمين علوطي، هاجر تزغوين، آليات بناء نظام مراقبة التسيير في المؤسسات البنكية –راسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري–المدية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد العاشر، دون سنة نشر، ص11 و 12

موازنة الاستثمار للمؤسسات البنكية: تضم موازنة الاستثمار النفقات الخاصة بالحيازة على الممتلكات و المصاريف المتعلقة بها كنفقات البحث و نفقات الدراسة و تتمثل هذه الممتلكات في الأثاث و المباني، و إلى جانب الاهتلاكات التي توزع على عدة سنوات.

2- لوحة القيادة:

لوحة القيادة هي أداة حديثة تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية في فترة زمنية معينة و قياس الانحرافات المتواجدة بالمقارنة مع الوضعية التنبؤية. كما تعتبر من أهم التقنيات لما تنتجه من معلومات دقيقة و مفصلة عن النشاط و بطريقة دائمة تسمح و في وقت قياسي من اتخاذ القرارات الملائمة للاستجابة للتحولات الداخلية و الخارجية و التأثير عليها إيجابيا، و تعتمد على مجموعة من المؤشرات تختار بطريقة هادفة و مقصودة إلى الرفع من طاقة التحليل و الإلمام بكل جوانب النشاط.

الجدول رقم 09 :النموذج العام للوحة القيادة

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J
	تحقيق M	تحقيق M-1	تحقيق MN-1	جمع تحقيق نهاية M	هدف M	هدف جمع نهاية M	هدف نهاية N	A/E	D/F	D/G
دليل 1 دليل 2 دليل3										

M شهر
N : السنة

M-1 الشهر الماضي
MN-1: شهر من العام

المصدر: زناتي و آخرون من لمين علوطي، هاجر تزغوين، آليات بناء نظام مراقبة التسيير في المؤسسات البنكية –راسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري–المدية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد العاشر السنة ص 12.

3--المحاسبة التحليلية :

تقوم المحاسبة التحليلية بجمع المعلومات و تبويبها بما يفيد الإدارة على التخطيط و تقييم النتائج و الرقيابة على العمليات، و هي تهدف عموما إلى معرفة نقاط القوة و الضعف لدى المؤسسة لمساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات.

تعرف على انها طريقة لمعالجة المعلومات و هي تهدف من جهة إلى : معرفة تكاليف مختلف وظائف المؤسسة، تحديد قواعد تقييم بعض عناصر الأصول (الجرد الدائم للمخزانات)، تفسير النتائج حسب كل قطاع نشاط بحساب التكاليف و المنتوجات و توفير المعلومات الضرورية للتسيير و كل العناصر التي تسمح بتوضيح عملية اتخاذ القرارات.

إن تميز النشاط المصرفي عن الانشطة الأخرى بقيود خاصة به على غرار عدم مرونة التكاليف ،أوجب على نظام مراقبة التسيير تطوير تقنيات جديدة أو تكييف التقنيات التقليدية لتؤدي الدور المنوط بها ،و تعتبر عملية حساب مردودية انشطة البنك أهم دور يقوم به نظام مراقبة التسيير، إذ تتميز هذه العملية بالتعقيد و تعدد الأوجه،حيث يمكن حساب المردودية من زاوية مركز الربح، أو حسب المنتج أو حسب الخدمة أو حسب العميل.

و تعتمد على الهامش الإجمالي للبنك الذي يتكون من :

- هامش التحويل: يشمل الهامش على خطر السيولة، الهامش على خطر المبادلات، و الهامش اعلى خطر المعدلات.
- الهامش التجاري يشمل الهامش على الموارد و الهامش على القروض.
- فالبنك في هذا الإطار يحاول الرفع من الهامش التجاري و التقليل من هامش التحويل و ذلك بتحفيز عملية إدارة المخاطر البنكية لان البنك يتعرض للمخاطر أكثر من المؤسسات الأخرى.

الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم04: الهامش الاجمالي في مراقبة تسيير البنك

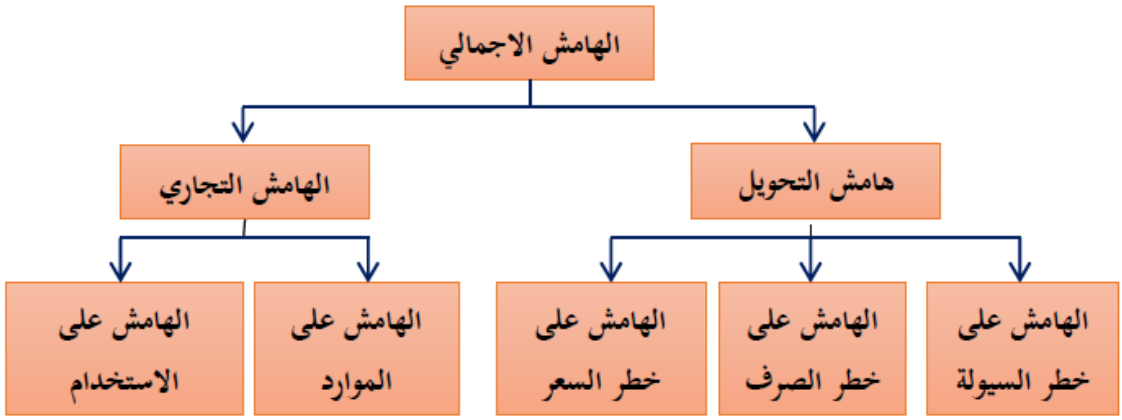

المصدر :فيRouah et Naulleau ، سامي هباش، مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،علوم التسيير و العلوم التجارية، 2017 ص 67

فمراقبة التسيير البنكي تسمح بتقييم و تشخيص وضعية التسيير البنكي بتحديد نقاط الضعف و مراكز المسؤولية (الناتج الصافي البنكي).

أسئلة الدرس:

ما هي ادوات مراقبة التسيير في البنوك.

كيف يتم تحديد هامش التحويل في البنوك.

الخاتمة

يقوم النشاط البنكي على إدارة الربحية و المخاطرة، فالبنك في إطار نشاطه معرض للمخاطر و التي يمكن أن تتحول إلى مكاسب و هذا يرجع لكفاءة القائمين على البنك. و يعتمد البنك في هذا الإطار على أدوات مالية و غير مالية من اجل تسيير افضل للأصول و الخصوم. يمكن ان تكون هذه الأدوات النسب المتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية للبنك، مراقبة التسيير البنكي...

و يكون البنك مرتبطا بالمتغيرات الدولية و الوطنية ، المالية و الغير مالية و خاصة إجراءات التقنين البنكي التي يمكن أن تحد من حريته في التعامل و زيادة تحقيق الأرباح، فهو يقوم بمواجهتها باللجوء الى تغيير السياسات البنكية، تنويع المنتوجات و الاستراتيجيات البنكية الحديثة.

بالنسبة للبنوك الجزائرية هذا يعتمد على مواجهة التحديات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مخاطر سعر الصرف، القوانين البنكية المتغيرة.

فاستمرارية النشاط البنكي تبنى على أساس التسيير الفعال للبنك و الذي لا يمكنه أن يحدث إلا إذا كانت مؤشرات المردودية والربحية جيدة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسب، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.
- أيمن محمد الفيتوري الاجنف، اثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- حسن جميل البديري،البنوك مدخل محاسبي وأداري، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع،2013.
- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن ،اقتصاديات النقود والمصارف،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- شوقي بورقبة، زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان، 2015.
- طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001.
- عاطف جابر، طه عبد الرحيم، تنظيم و إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II ،مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ،العدد 15 ، سبتمبر 2006.
- احمد حسن العطشان النبهاني، الدورات الائتمانية ودورات الإعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- أحمد شعبان محمد على ،انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، الدار الجامعية ، 2007.
- احمد شعبان محمد علي، الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012-2013.

- بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية و النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي ،حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة،الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- الحسني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- حمزة محمود الزبيدي، ادارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، الأردن.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عما، الأردن، 2000.
- حمزة محمود الزبيدي،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- حمو سعدية و آخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، 2019.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007 ، إثراء للنشر و التوزيع، الشارقة.
- دريد كامل ال شبيب، الأسواق المالية و النقدية،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، .2012
- دريد كامل ال شبيب،إدارة البنوك المعاصرة،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2018.
- رشاد العصارة، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي– وكالة قسنطينة–مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، 2013–2014.
- سامي هباش، مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،علوم التسيير و العلوم التجارية، 2017.

- سلطان مونية، السندات والأسهم والأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع و تحديات– ديسمبر 2004 ،جامعة الشلف .
- سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012.
- سليمان بن بوزيد، أستخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاديةو العلوم التجارية و علوم التسيير، 2016–2017 جامعة المسيلة.
- سهام شاوش اخوان، تقييم كفاءة إدارة الأصول و الخصوم في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة، خلال الفترة 2007–2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، 2017–2018.
- سهيلة بعزيز،استخدام المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، 2018/2017 جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
- سيد هواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1981
- شاكر القزويني، محاضرت في اقتصاد البنوك، د.م.ج، الجزائر،2000.
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- شوقي بورقبة ، طريقة camelsفي تقييم أداء البنوك الإسلامية ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، السعودية، دون سنة النشر .
- صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،2013.
- صلاح الدين حسن السيسي ، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال " قياس أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية" ، دار الكتاب .الحديث ، ط 1 ، القاهرة ، مصر ، 2010 .

- ضياء الدين حيدر خالد مسمح، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
- الطاوس حمداوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان، 2016.
- طر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003
- الطيـب سايــح،واقع أدوات مراقبة التسيير في البنوك العمومية الجزائرية. دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين ومراقبين التسيير بالقرض الشعبي الجزائري، جامعة قسنطينة،
- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،(دراسة تطبيقية) 2009
- عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، دار الكتب الوطنية للنشر، العراق، 1999.
- علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني،الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف.
- علاء محمد البتانوني، المحاسبة المالية المتوسطة ، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.
- علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)، 2003 .
- علي منصور محمد بن سفاع، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني لسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد الثاني ، ديسمبر 2008.
- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2013.
- فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية و مدى تطبيقه، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- فلاح حسين الحسيني، إدارة البنك، دار النشر و التوزيع، الأردن، 2000
- قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS;IFRS، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، جويلية.

- لمين علوطي، هاجر تزغوين، آليات بناء نظام مراقبة التسيير في المؤسسات البنكية –راسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري–المدية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد العاش ربدون سنة نشر.
- المادة 44 من قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ،المعدل والمتمم الأمر رقم 03 –11 المؤرخ في 26 أوت 2003
- محاط هناء، بوقزوح حسناء، دور استراتيجية التنويع في لبنوك التجارية كخيار لمنافسة البنوك الاسلامية، دراسة حالة تجارب دولية في فتح النوافذ الاسلامية، مذكرة ماستر، في علوم التسيير 2020.
- محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق لتطبيق مقررات بازل 3 ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، 19–21 ديسمبر 2011 ، الدوحة دولة قطر
- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2005،
- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- محمد عبد الله شاهين محمد، اثر الائتمان الدولي والمحلي على اقتصاديات الدول العربية، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- محمد عبد الله شاهين محمد، التحليل المالي والاستثماري ودوره في رفع الكفاءة الاقتصادية للأموال المالية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2019.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية،الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد كمال عفانة،إدارة الائتمان المصرفي،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2017.
- مريم صغير موح، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ، البليدة، ديسمبر ، 2017
- مصطفى يوسف كافي، ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان ، 2016.
- منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية:توزيع منشاة المعارف، الإسكندرية، 1999.

- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.
- نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76.
- وائل رفعت خليل، أساسيات الإدارة المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018،
- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،مجلة الباحث عدد 10/ 2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.
- Bernard Raffournier, les norms comptables internationales, Economica, Paris, 1996
- Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, Analyse du Risque de Crédit, Banque & Marché, RB édition, 2013, Paris.
- Mike Golberg, Eric Palladini, Gestion du Risque et Création de Valeur avec La micro finance, ESKA, Navarra, 2011
- Philipe Bemard et autre , mesure et contrôle des risque de marché ,Economica ,paris , 1996
- Ramzi Bouguerra, La gestion Actif Passif, Institut de financement du développement du Maghreb Arabe, Tunisie,2013,
- Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02

نماذج امتحانات في إطار الاعمال الموجهة:

نموذج رقم01:

أجب عن الأسئلة التالية:

1. أذكر اهم محاور مقررات بازل الأولى و ما هي نقائصها التي عالجتها مقررات بازل الثانية.و هل التزمت البنوك الجزائرية بكل ما جاء فيها.
2. إبحث عن معايير تقييم الائتمان البنكي
3. ما هي النوافذ الإسلامية في البنوك
4. إشرح باختصار أهم نماذج قياس أداء البنوك.
5. ما هي أسباب ظهور عملية إدارة الأصول و الخصوم في البنوك و كيف أثرت على نشاطها.
6. فيم تكمن أهمية القوائم المالية للبنوك؟
7. يتجه الافراد الجزائريون الى البنوك العمومية وهذا بالرغم من تأخرها في تقديم وتطوير خدماتها.في رأيك و حسب ما درست ما هي أسباب عزوفهم عن الاتجاه الى البنوك الخاصة.
8. ما المقصود بإعادة الرسملة؟
9. ما الفرق بين الخطر النظامي و الخطر الغير النظامي للبنوك؟

نموذج رقم 02 :

1-عرف المصطلحات التالية:

- ملاءمة رأس المال
- المخاطر التشغيلية
- القوائم المالية مع ذكر أنواعها

2-تعتمد دراسة أداء البنوك على عدة مؤشرات اذكر عنصرين مهمين مع التعريف بالأشخاص المهتمين بهذه المؤشرات.

3-ما هي أسباب الأزمة المالية في الولايات المتحدة ل2008

نموذج رقم 03:

أجب عن الأسئلة التالية:

1- ما هي إجراءات منح القروض في البنوك التجارية؟

2- أذكر المؤشرات التي تعبر عن ملاءة البنك؟

3- ما هو معنى التوريق؟

4- ما هي عمليات الصندوق؟

5- كيف يتم تقسيم الدول على أساس اتفاقيات بازل 1؟

6- ما هي موارد البنك و كيف يقوم بزيادتها؟

7- ما المقصود بالمخاطر التشغيلية؟

نموذج رقم 04:

أجب عن الأسئلة التالية:

1- عرف المصطلحات التالية:

- الودائع.
- القروض.
- الأموال الخاصة.
- الأصول الثابتة.
- مخاطر سعر الفائدة.
- القوائم المالية مع ذكر أنواعها.

2- ما هو الفرق بين المخاطر النظامية و المخاطر غير النظامية للبنوك؟

3-قارن بين البنك التجاري و البنك المركزي.

1- كيف تتم إدارة مخاطر القروض.

نموذج رقم 05:

أجب عن الأسئلة:

1- عرف المصطلحات التالية:

خصم الأوراق التجارية؛

فارق الحيازة؛

فارق إعادة التقييم؛

خارج الميزانية؛

خطاب الضمان؛

الاعتماد المستندي؛

المخاطر التشغيلية؛

القرض الإيجاري؛

الاحتياطي النقدي الإجباري؛

أذونات الخزينة.

2 -ما هي معايير منح القروض؟

3-ما هو الفرق بين اتفاقيات بازل 1 و 2؟

4-انطلاقا من ميزانية و جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنتي 2018 و 2019 ، قم بحساب مؤشرات الربحية و السيولة و تحليلها.

5-ما هي منتوجات البنوك الإسلامية؟

نماذج امتحانات :

جامعة معسكر كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

السنة أولى ماستر مالية المؤسسة السنة الجامعية :2019/2018

اللقب و الاسم:

امتحان التسيير البنكي

الجزء الأول:اختر الإجابة او الإجابات الصحيحة:

1– الحسابات الجارية تندرج ضمن :
- ☐ الودائع الجارية
- ☐ الودائع لاجل
- ☐ القروض طويلة الاجل

2–تقاس مردودية نشاط البنك ب:
- ☐ النتيجة الصافية للاستغلال
- ☐ الناتج الصافي البنكي
- ☐ النتيجة الصافية قبل الضريبة

3 – الاصول المولدة للدخل هي :
- ☐ الاصول الجاهزة
- ☐ الاصول الثابتة
- ☐ الاصول المتداولة

4–إفلاس مقترض او مجموعة من المقترضين يترتب عنه:
- ☐ خطر السيولة
- ☐ خطرالإئتمان
- ☐ مخاطر تشغيلية

الجزء الثاني:

1–ما هو الفرق بين مؤشر المردودية المالية و مؤشر المردودية الاقتصادية للبنك:

.....
.....
.....
.....

2–اليك معلومات حول البنكين السلام و الضمان العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية لسنوات 2017.2016.2015 بملايين الدينار:

	بنك السلام	بنك الضمان

السنوات	2015	2016	2017	2015	2016	2017
مجموع الاصول	206000	305000	430.700	156000	194000	270.400
الاموال الخاصة	25000	38.600	59.400	12900	13.200	18.500
النتيجة الصافية	5200	6800	10900	1850	2600	2890

أ–كيف تم حساب النتيجة الصافية؟

.....
.....
.....
.....

ب–احسب العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية لكلا البنكين:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

أ- **من خلال هذين المؤشرين قارن بين البنكين :**

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

****بالتوفيق****

جامعة معسكر كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
السنة أولى ماستر مالية المؤسسة
المدة : ساعة
التاريخ: 2021/06/03

امتحان مقياس التسيير البنكي

الجزء الأول: أجب عن الأسئلة التالية:

1- **ما هي وظائف البنك المركزي؟**
2-
3- **على أي أساس يتم ترتيب أصول البنك التجاري؟**
4- **على ماذا يعتمد استخدام الأصول الجاهزة(النقدية).**
5- **أذكر الفرق بين السيولة المصرفية و الملاءة المصرفية.**

الجزء الثاني:

بين يديك هذه الأشكال البيانية:

الشكل 1:تطور موارد بنك التنمية المحلية في السنوات 2003، 2004 و 2005

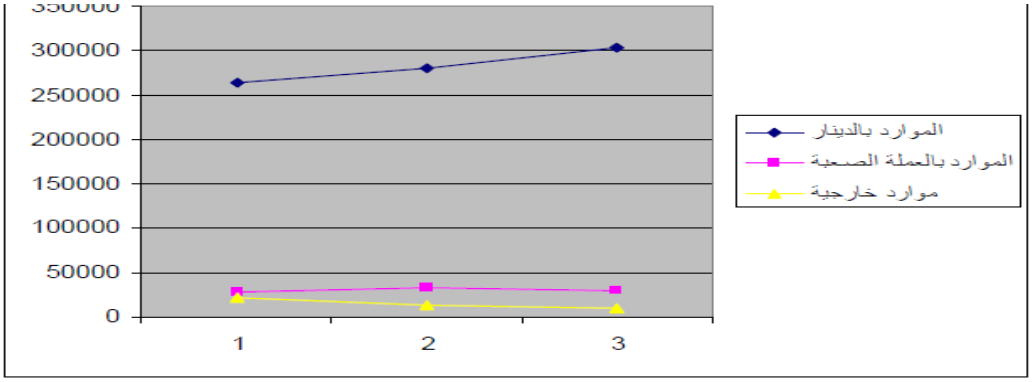

الشكل 2:تطور العائد على حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري

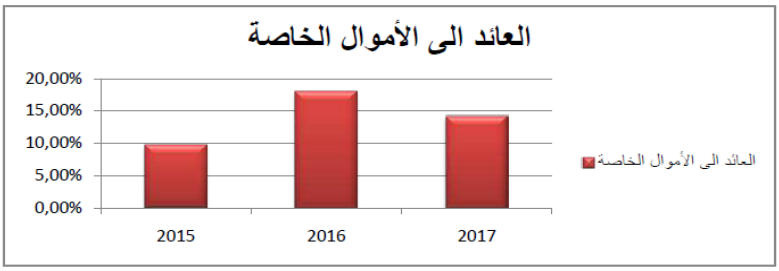

المطلوب :

1- ما هي طريقة التحليل المالي المستخدمة في الشكل الاول؟
2- ما هي الموارد الخارجية للبنك؟
3- كيف يقوم البنك بتنشيط موارده مع تخفيض المخاطر ؟
4- في الشكل الثاني ما المقصود بالعائد على حقوق الملكية و ما هي أهمية استخدامه؟

الحلول النموذجية:

جامعة معسكر كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

السنة أولى ماستر مالية المؤسسة السنة الجامعية :2019/2018

امتحان التسيير البنكي

الجزء الأول:اختر الإجابة او الإجابات الصحيحة:4ن

-1-تقاس مردودية نشاط البنك ب:
- ☐ النتيجة الصافية للاستغلال
- ☐ **الناتج الصافي البنكي**
- ☐ النتيجة الصافية قبل الضريبة

3 – الحسابات الجارية تندرج ضمن :
- ☐ **الودائع الجارية**
- ☐ الودائع لاجل
- ☐ القروض طويلة الاجل

-2- الاصول المولدة للدخل هي :
- ☐ الاصول الجاهزة
- ☐ الاصول الثابتة

-4-إفلاس مقترض او مجموعة من المقترضين يترتب عنه:
- ☐ **خطر السيولة**
- ☐ خطرالإئتمان

☐ **الاصول المتداولة** ☐ مخاطر تشغيلية

الجزء الثاني:

1- ما هو الفرق بين مؤشر المردودية المالية و مؤشر المردودية الاقتصادية للبنك:3ن

مؤشر المردودية المالية يعبر عن العائد على حقوق الملية و مؤشر مهم للمساهمين لمعرفة المردودية و اتخاذ القرارات الاستثمارية، اما مؤشر المردودية الاقتصادية فهو يعبر عن الربحية الكلية الكفاءة الادارية للبنك

-2-اليك معلومات حول البنكين السلام و الضمان لمؤشرات العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية

لسنوات 2015.2016.2017 بملايين الدينار:

	بنك السلام			بنك الضمان		
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2015**	**2016**	**2017**
مجموع الاصول	156000	194000	270.400	206000	305000	430.700
الاموال الخاصة	12900	13.200	18.500	25000	38.600	59.400
النتيجة الصافية	1850	2600	2890	5200	6800	10900
العائد على الاصول	%1,18	%1,34	%1,06	%2,52	%2,22	%2,53
العائد على حقوق الملكية	%14,34	%19,69	%15,62	%20,8	%17,61	%18,35

أ-كيف تم حساب النتيجة الصافية؟3ن

عن طريق جدول حسابات النتائج

ب-احسب العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية لكلا البنكين:6ن

ت-من خلال هذين المؤشرين قارن بين البنكين :

المقارنة 4ن